العدد التاسع (ج٥) | مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية
Journal Future of social siences | إبريل ٢٠٢٢

متطلبات بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية للدفاع عن حقوق الفئات المهمشة

دراسة مطبقة على العاملين وأعضاء مجلس إدارات المنظمات الدفاعية غير الحكومية

Requirements for capacity building of non-governmental advocacy organizations to defend the rights of marginalized groups

إعداد

د/ محمود عبده عبد الغني

دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية

تخصص تنظيم المجتمع كلية الخدمة الإجتماعية جمعة حلوان

٢٠٢٢م

متطلبات بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية للدفاع عن حقوق الفئات المهمشة

تاريخ إستلام البحث: ٢٠٢٢/٢/١٨م **تاريخ النشر**: ٢٠٢٢/٤/٣٠م

المستخلص:

في اطار تزايد أهمية المنظمات الأهلية عموماً كمنظمات مجتمع مدني والمنظمات الدفاعية بشكل خاص، وبعد أن أصبحت هذه المنظمات قوة رئيسية في نطاق عمل الخدمة الاجتماعية وأصبح الدفاع عن الحقوق التزاماً مهنياً وأخلاقياً للأخصائي الاجتماعي، وأهمية ضرورة بناء قدرات المنظمات والعاملين بها، هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية للدفاع عن حقوق الفئات المهمشة، حيث تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية، واعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وتم استخدام أداة الاستبيان على عينة من العاملين بالجمعيات الأهلية بمدينة قنا، وانتهت الدراسة إلى نتائج أهمها أن متطلبات بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية للدفاع عن حقوق الفئات المهمشة تتمثل في القدرات على تطوير تقنية المعلومات للدفاع عن الحقوق، القدرة على معالجة المعلومات وتنظيمها، والقدرة على تقييم المعلومات.

الكلمات المفتاحية: متطلبات، بناء قدرات، الدفاع، الفئات المهمشة.

Requirements for capacity building of non-governmental advocacy organizations to defend the rights of marginalized groups

Abstract:

within the framework of the increasing importance of civil organizations in general as civil society organizations and defense organizations in particular, and after these organizations have become a major force in the scope of work of social work and the defense of rights has become a professional and ethical obligation for the social worker, and the importance of building the capacities of organizations and their employees, the study aimed to determine the requirements building the capabilities of non-governmental defense organizations to defend the rights of marginalized groups, as this study belongs to descriptive studies, and relied on the social survey method in the sample way, and the questionnaire tool was used on a sample of workers in ngos in qena, and the study concluded with results, the most important of which is that the requirements for capacity building non-governmental advocacy organizations to defend the rights of marginalized groups are represented in the capabilities to develop

information technology to defend rights, the ability to process and organize information, and the ability to evaluate information.
Keywords: requirements, capacity building, defense, marginalized groups.

أولاً: مدخل مشكلة الدراسة:

أصبحت التنمية في عالمنا المعاصر تقوم علي المساواة بين فئات المجتمع إلا أنها تنحاز للفئات الفقيرة ذات الدخل المحدود بهدف تقويتها حتي يمكنهم الحصول علي نصيب أكبر من الدخل، فلا يمكن لأي مجتمع أن ينهض ويحقق ما يصبو إليه من أهداف وهو في تجاهل لقطاع كبير من أفراده محدودي الدخل الفقراء، حيث ينتشر الفقر في العالم بأرقام تفوق كل جهود التنمية والتقدم فالفقراء مكن وجهه نظر علميه يعتبر محطماً للقدرات الإنتاجية لأي مجتمع ورغم كل الجهود العالمية والقومية الداعية او المدعية محاربة الفقر منذ الثمانيات وحتي بداية التسعينات مليون نسمة يقعون تحت طائلة الفقر منذ الثمانيات وحتي بداية التسعينات ومع بداية قرن جديد، تجد أن الفقر مازال مشكلة عالمية لها أبعاد هائلة فمن بين سكان العالم الذين يبلغون ٩ مليارات هناك ٢,٨ مليار يعيشون علي أقل من دولارين وكذلك ١٠٢ مليار يعيشون علي أقل من دولار واحد في اليوم، ويعد المجتمع المدني من المصطلحات التى شهدت انتشاراً كبيراً فى السنوات الأخيرة على المستوى الأكاديمي والسياسي دولياً ومحلياً. (عبد الصادق، ٢٠٠٤، ص ص ١٤-١٥)

حيث لعب المجتمع المدني دوراً هاماً فى عملية التنمية فى الآونة الأخيرة ولعل ذلك مرجعه إلى ازدياد قوة المجتمع المدني نتيجة انتشار النظام الديمقراطي والعولمة ذلك إلى جانب عدم قدرة الدولة وحدها على سد احتياجات المجتمع مما أسفر عن ظهور أهمية المجتمع المدني أو القطاع الثالث فى المشاركة الفعلية فى العملية التنموية.(الدالي وآخرون، ٢٠٠٥، ص ٥)

ويتكون المجتمع المدني فى مصر من أنواع مختلفة من الهيئات الغير حكومية يصل عددها حاليا إلى حوالى ٢٥ ألف جمعية أو هيئة من هذه الجمعيات أو الهيئات يوجد الجمعيات الأهلية والجمعيات التعاونية ومراكز الشباب والغرف التجارية والصناعية والنقابات المهنية والتجارية والأحزاب السياسية.(ابراهيم، ٢٠٠٠، ص ١٤)

وتمثل الجمعيات الأهلية الجزء الأكبر من المجتمع المدني فى مصر حيث بلغ عددها حتى عام ١٩٩٦ (١٤,٠٠٠) ألف جمعية وقد وصلت إلى ١٨,٠٠٠ ألف فى عام

٢٠٠٤. وقد بلغ عدد الأحزاب السياسية عام ١٩٩٩ (١٤) حزباً فى حين أن عدد النقابات المهنية بلغت ٢٤ نقابة مهنية عام ١٩٩٩ أما عن جماعات رجال الأعمال فعددها حوالى ١٦ جماعة عام ١٩٩٩ بينما بلغ عدد النقابات العمالية ٢٣ نقابة يضمها الاتحاد العام للعمال وقد بلغت منظمات الدفاع ومناصرة الحقوق إلى ٢٣ منظمة أكثرهم مسجلين كشركات غير ربحية فى إطار القانون المدنى.(قنديل، ٢٠٠٠، ص ٥١)

وفى إطار الاهتمام بتفعيل دور المنظمات غير الحكومية فى عملية التنمية فقد طرح مفهوم بناء القدرات Capacity Building كآلية لزيادة كفاءة وفاعلية هذه المنظمات ذلك تدريجياً وفى إطار مراجعة نقدية لدور المنظمات الغير حكومية فى عملية التنمية حتى تطورت رؤية شاملة لدور المنظمات الغير حكومية فى عملية التنمية وبرزت معها متطلبات أساسية لتحقيق هذا الدور تمثلت فى بناء القدرات.

إلا أن الجمعيات الأهلية تتعرض فى الوقت الراهن لمجموعة من المعوقات والمشكلات الداخلية والخارجية والتى تؤثر فى النهاية على النسق العام للجمعية ويمنعها من تحقيق أهدافها أو أداء الدور المنوط بها فى المجتمع (رجب، ١٩٨٣، ص ص ٧٧– ٧٨)، منها مشكلات مالية أو مشكلات إدارية وتنظيمية وقد تكون مشكلات شعبية أو مشكلات تتعلق بالتنسيق والاتصالات الداخلية والخارجية وقد تكون مشكلات تخطيطية أو مشكلات تتعلق بنقص مهارات أو كفاءة الموارد البشرية للجمعية.(عنان، ١٩٨٧، ص ٣٠٣)

وقد حدث فى السنوات الأخيرة تزايد كبير فى المنح والمعونات التى رصدت لتصميم وتطبيق عدد كبير لمجموعة واسعة من البرامج التدريبية والتنموية لعدد من البلدان النامية من جانب حكومات الدول الغربية الغنية فى المقام الأول فى منح هذا النوع من المساعدات بالإضافة إلى منظمات عالمية مثل البنك الدولى ومكتب العمل الدولى ومنظمات الأمم المتحدة ويلاحظ أيضاً الدور المتعاظم للمنظمات الدولية غير الحكومية فى هذا الصدد الذى بات معلماً من الضروري فى ظله إقامة مشاركة واسعة النطاق وفعالة بين الحكومات والمنظمات الغير حكومية للمساعدة فى وضع وتنفيذ ورصد الأهداف المتعلقة بالسكان والتنمية خاصة لما تتسم به من امتياز نسبى عن الوكالات الحكومية بسبب تصميم البرامج وتنفيذها على نحو مبتكر ومرن وسريع الاستجابة بما فى ذلك المشاركة الجماهيرية.(تقرير التنمية في العالم، ٢٠٠٤، ص ٢٠٠)

ولقد استكشفت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية مفهوم التعاون فى التنمية الدولية من أجل التمكين المتبادل للناس والحكومات لتغيير النظم الاجتماعية والمؤسسات المحلية والقومية والعالمية وهذا المفهوم يتضمن تعاون الناس مع الناس وتعاون الحكومات مع الحكومات فى حل المشكلات التى يتقاسمها ويشترك فيها الناس والشعوب فى كل مكان فى العالم.(David C. Kerten, 1990m p 146)

واستخدمت هذه المنظمات غير الحكومية مداخل عدة لتحقيق أهدافها منها ما هو من إبداعها ومنها ما هو من إنتاج الآخرين ومن هذه المداخل والذى صار مستخدماً فى الآونة الأخيرة (مدخل بناء القدرات) للتأثير فى توزيع القوة بطريقة أكبر كما يتجه هذا المفهوم إلى تطوير الأداء الجماعي للمؤسسات المدنية وبناء القدرات كمدخل يشتمل على (قدرات تنمية الموارد الإنسانية وقدرات إدارة المشروعات والبرامج والقدرات التنظيمية والقدرات المعلوماتية والقدرات المالية وقدرات بناء العلاقات على المستويين المحلى والدولي والقدرات الاستراتيجية للمنظمة وغيرها من القدرات، حيث تقوم عملية بناء القدرات على بناء قاعدة بيانات تحقق التواصل بين المعنيين والبحوث التى تتوجه نحو تطوير الواقع.(عبد الجواد/ ١٩٩١، ص ٢١٤)

ولعل ذلك ما دفع الدارسة إلى الرجوع إلى الدراسات السابقة المتصلة بهذا الموضوع فى حدود علمها– والتي توضح أهمية موضوع الدراسة، وسوف نتناول تلك الدراسات بالعرض مع بيان أوجه الاستفادة منها حسب الترتيب الزمنى من القديم للحديث وهي كالتالي:–

- **دراسات تناولت عملية بناء القدرات المنظمات غير الحكومية**

١. دراسة (David- Michael, 2001) والتي تناولت بناء القدرات فى المجتمع المدنى، وقد أوضحت الدراسة أن هناك عدة أنواع لبناء القدرات منها بناء القدرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما قامت الدراسة بتصنيف شبكات المنظمات الأهلية وإسهام كل نوع منها فى بناء القدرات السياسية للمنظمات الأهلية وهى نظرة حديثة للدور الذى تلعبه تلك المنظمات فى المجتمع المدنى، كما أكدت الدراسة على أن عملية بناء القدرات تتضمن تسهيل الاتصال بين شبكات بناء القدرات وبين الأعضاء فى التنظيمات مما يساعد على إنشاء جبهة قوية لتلك المنظمات الأهلية تسهم فى التأثير فى سياسة الدولة.

٢. دراسة السيد (٢٠٠١) والتي تناولت تقويم برامج مركز التنمية المتواصلة للتدريب وبناء القدرات بالإسماعيلية، ويقوم المركز كما أوضحت الدراسة بعمليات تدريب وبناء قدرات للكوادر التى تعمل بالمنظمات التطوعية وهذه العملية مستمرة ومتواصلة على كل ما هو جديد وحديث فى مجال العمل الأهلي، وأوضحت الدراسة أنه كلما زاد الاهتمام بعناصر البرنامج ووسائل عرضه كلما كانت البرامج التدريبية أكثر قدرة على تحقيق الهدف منها.

٣. دراسة (Cheadle–Tannis,2002) والتي تناولت تقييم لجنة تنسيق عملية بناء القدرات المجتمعية، وقد أوضحت الدراسة أن عملية التقييم يتضمن عدة خطوات (طريقة القياس المتاحة– عملية التقييم– مخرجات التقييم– تعديل التقييم)، وقد أوضح الباحثين أن إتباع تلك الخطوات الرئيسية والخطوات الفرعية لها يحقق فهماً أكبر لما تقدمه وتقوم به لجنة تنسيق بناء القدرات المجتمعية وما يمكن أن تقدمه من برامج للمستفيدين من خدماتها عن طريق وضع وتصميم وتخطيط وتنفيذ تلك البرامج.

٤. دراسة العمري(٢٠٠٤) والتي أشارت إلى أن التشبيك يمكن أن يسهم في بناء القدرات المؤسسية للجمعيات في مجالات الإدارة والحكم الداخلي، ناهيك على إنه يتيح البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة على استخدام التخطيط، والاستعانة بالبيانات والمعلومات كما أنه يتيح مفهوماً جديداً بين الجمعيات وهو مفهوم التخطيط الإستراتيجي وأكدت على ضرورة بناء القدرات المالية من خلال التخطيط المالي والإدارة المالية الجيدة.

٥. دراسة ياسين (٢٠٠٦) والتي تناولت دور التشبيك بين المنظمات العربية الأهلية فى بناء قدراتها التنظيمية، دراسة مطبقة على الجمعيات أعضاء الشبكة العربية بمحافظة القاهرة، وقد أوضحت الباحثة دور الشبكة العربية فى تحقيق عملية تدريب الجمعيات وتكوين علاقات تنسيقية فيما بين المنظمات الأعضاء كما أوضحت أهميتها فى تحقيق جودة الإدارة الشاملة للجمعيات الأعضاء كما أشارت الباحثة إلى أهمية الدور الذى تلعبه الشبكة فى عملية بناء القدرات التنظيمية للجمعيات الأهلية الأعضاء بالشبكة.

٦. دراسة حجازي(٢٠٠٦) والتي أشارت إلى أهمية بناء القدرات التنظيمية للجمعيات الأهلية الذي يزيد من تحقيق جودة مشروعاتها، وأكدت الدراسة على ضرورة تحديد متطلبات الجمعيات اللازمة لبناء قدرتها المؤسسية، وأوضحت أهمية تحديد ثلاث قدرات رئيسية،

هي: القدرات التمويلية، القدرات المعلوماتية والتدريبية، وتنمية الموارد البشرية للجمعيات الأهلية.

٧. دراسة عبد المنعم(٢٠٠٧) التي تشير إلى أن هناك علاقة بين استخدام طريقة تنظيم المجتمع وبناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام ببناء قدرات هذه الجمعيات، وذلك لتفعيل دورها، والعمل على تحديد الاحتياجات والمتطلبات اللازمة لبناء وتنمية القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية وخاصة القدرات الاتصالية والتنسيقية، والقدرات التمويلية، والقدرة على التخطيط الاستراتيجي، وصياغة رؤية ورسالة الجمعية.

٨. دراسة عبد التواب(٢٠٠٧) والتي أشارت إلى أن الشبكات تسهم في بناء قدرات الجمعيات الأهلية من خلال تقديم الدعم الفني وبرامج التدريب المختلفة فهي تسهم في بناء قدرة الجمعية الاتصالية، وأيضاً بناءي قدرتها على التخطيط الاستراتيجي وتعمل على توفير التمويل اللازم لهذه الجمعيات بالإضافة إلى تطويرها في جانب المعلومات وزيادة قدرتها على استخدام التكنولوجيا الحديثة، وإنشاء قاعدة معلوماتية تمكن من بناء قدرتها المؤسسية والتوسع في عمليات التنسيق والاتصال بين هذه الجمعيات.

٩. دراسة (Hok Bunku and others, 2007)، والتي استهدفت ضرورة تنمية وبناء القدرات المؤسسية لتطوير أداء خدمات الجمعيات الأهلية، وترى ضرورة تحقيق التنمية البشرية للعاملين وإجراء التدريب الفعال والمستمر بين المعلم والمتعلم في العمل الاجتماعي، وأكدت على أهمية إكساب العاملين مهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات في تطوير أداء المنظمات المجتمعية بالإضافة إلى تدريبهم على استخدام التخطيط الاستراتيجي لبرامج ومشروعات التنمية المستدامة.

١٠. دراسة مرعي(٢٠٠٨) والتي أشارت إلى أن هناك مجموعة من المتطلبات والاحتياجات اللازمة للجمعيات الأهلية لبناء قدرتها المؤسسية، ومنها: القدرة التدريبية، مثل: إنشاء وحدة داخلية مسئولة عن التدريب المستمر والتنمية البشرية الفعالة، والقدرة التمويلية، مثل: معرفة مصادر وتدبير الموارد المالية الداخلية والخارجية، والقدرة على التخطيط الإستراتيجي، مثل: توافر المعلومات والبيانات والإحصاءات الدقيقة عن الجمعية وصياغة رسالة الجمعية ورؤيتها المستقبلية، وأيضا القدرة الاتصالية والمعلوماتية.

١١. دراسة محمود (٢٠٠٨) حاولت الدراسة اختبار تأثير برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع باستخدام مدخل المدافعة وتنمية القدرات المؤسسية بمنظمات المجتمع المدني للحد من الفقر، وذلك من خلال استخدام مدخل المدافعة وتنمية القدرة على حل المشكلات، وتنفيذ عملية الدعوة لكسب التأييد المجتمعي وبناء القدرة على الحوار المجتمعي، وبناء القدرة على إقامة التشبيك والتحالف، مع تأكيد دور الأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية في هذا المجال.

١٢. دراسة (Chrastil, Natalie,A. 2011) والتي جاءت نتائجها مؤكدة على ضرورة المساهمة المجتمعية في تطوير أداء المؤسسات من خلال دعم بناء القدرات المؤسسية اللازمة لتجويد خدمات الجمعيات الأهلية، وتفعيل الأداء المهني للعاملين بها؛ مما قد يزيد من فاعلية المخرجات لهذه المؤسسات في جودة الخدمة المقدمة لعملائها، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتحديد وبناء قدرات هذه الجمعيات، وخاصة القدرات التفاوضية التكنولوجية والمعلوماتية والتنسيقية، والقدرات التمويلية والقدرة على التخطيط الإستراتيجي وصياغة رؤية ورسالة الجمعية لتحقيق الأهداف المعلنة.

١٣. دراسة صادق(٢٠١١) والتي هدفت تحديد متطلبات القدرات التفاوضية كآلية لبناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية العاملة في حقوق الإنسان للمدافعة عن عملائها لمساعدة المجتمع على التعبير عن احتياجاته ومساعدة ممثلي المجتمع على القيام بعملية الضغط على الجهات الخاصة بتوفير الموارد، وأشارت إلى ضرورة الاهتمام ببناء متطلبات القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية كأحد المفاهيم المستخدمة في إطار اهتمام طريقة تنظيم المجتمع في مراحل تطورها في الوقت المعاصر بعمليات متعددة ترتبط بالجمعيات الأهلية، مثل التشبيك والتحالفات وغيرها.

١٤. دراسة حمدي(٢٠١٢) والتي أشارت إلى ضرورة تحديد المتطلبات اللازمة لبناء القدرات المؤسسية لتطوير أداء الجمعيات الأهلية كإحدى أجهزة تنظيم المجتمع، وذلك لمساعدتها على القيام بدورها التنموي بشكل فعال، وأكدت على أهمية دعم القدرات في جوانب متعددة، منها تنمية الموارد المالية، وتنمية القدرات التدريبية، والتطوير المؤسسي، إلا أنه مازال هناك قصورا في بعض القدرات الأخرى، مثل: القدرات المعلوماتية والاتصالية، وكذلك التدريب داخل هذه الجمعيات، وغياب التنسيق والشركة الفعالة.

١٥. دراسة خليل(٢٠١٤) عن " دور الجمعيات الأهلية في بناء قدرات المرأة الريفية، دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية بمحافظة المنيا " والتي أكدت إلى ضرورة تمكين المرأة المعيلة من الحصول على حقوقها في التعليم والعمل ومن أبراز مكانتها وتعزيز شأنها في المجتمع ومحاولة التخلص من التحديات التي تواجه المرأة في الحصول على حقوقها مما يمكن أن يهدد أمنها الإجتماعي لها ولأسرتها خاصة في المناطق الريفية الفقيرة وأكدت نتائج تلك الدراسة على ضرورة العمل على توفير فرص مناسبة لأعداد والتأهيل للمرأة وإعداد برامج إعلامية خاصة لتسليط الضوء على قضايا ومشكلات المرأة.

١٦. دراسة نجيب(٢٠١٥) استهدفت تحديد مستوى فاعلية برامج الاتحاد الإقليمي في بناء قدرات العاملين بالجمعيات الأهلية، وتوصلت الدراسة أن البرامج التي ينفذها الاتحاد الإقليمي تساهم في بناء القدرات الفنية والتمويلية والتكنولوجية والمعلوماتية للعاملين بالجمعيات الأهلية.

١٧. دراسة عبد الله (٢٠١٥) عن القدرات المعلوماتية للمنظمات الدفاعية ونشر ثقافة الحوار المجتمعي، حيث أظهرت نتائج الدراسة ضعف ثقافة الحوار والتحاور بين أفراد المجتمع والمنظمات المجتمعية، عدم وجود بنوك معلومات داخل كل منظمة فاعلية او علي مستوي المنظمات العاملة في مجال الحوار المجتمعي، عدم وجود شبكة معلومات بين المنظمات وبعضها البعض.

- **دراسات تناولت المنظمات الدفاعية وحقوق الفئات المهمشة:**

١. دراسة عبد اللطيف (٢٠٠٤) والتي كانت بعنوان دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة المُعيلة، والتي كانت تهدف إلى اختبار برنامج التدخل المهني لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية لتمكين المرأة المُعيلة وخاصة فيما يتعلق بتحسين الخدمات القائمة أو إضافة خدمات جديدة، وكذلك زيادة وعي المرأة المُعيلة بظروف حياتها، والعمل على بناء قدراتها المختلفة، وكذلك الإسهام في تدعيم الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع باستخدام إستراتيجية لتمكين في تفعيل دور المنظمات غير الحكومية مع المرأة المُعيلة، وخلصت الدراسة إلى أن برنامج التدخل المهني قد ساهم في تفعيل دور المنظمات غير الحكومية لتمكين المرأة المُعيلة.

٢. دراسة هلال(٢٠٠٧) حاولت التعرف على الأسباب التي دعت إلى إقامة الجمعيات الأهلية بالدور الدفاعي والمطالبة بحقوق المعاقين، وتوصلت الدراسة إلى العوامل التي

تؤثر على ممارسة الجمعيات الأهلية لدورها الدفاعي أي العوامل الميسرة للنجاح في القيام بالدور الدفاعي والعوامل المعوقة التي تحد من ممارسة الجمعية للدور الدفاعي، وتوصلت أيضاً إلى مصادر قوة الجمعيات الأهلية للقيام بهذا الدور وأهم الاستراتيجيات والتكتيكات والأدوات التي تستخدمها الجمعيات الأهلية للدفاع عن حقوق المعاقين.

٣. دراسة عبدالرازق(٢٠٠٨) والتي أشارت إلى وجود صعوبات تحد من فعالية برامج العمل مع جماعات الأطفال مجهولي النسب في تخفيف مظاهر سوء التكيف لديهم بالمؤسسات الإيوائية، حيث هدفت الدراسة الي: تقويم فعالية برامج العمل مع جماعات الأطفال مجهولي النسب بالمؤسسات الإيوائية في تخفيف مظاهر سوء التكيف لديهم.

٤. دراسة موسلي (2010) Mosley تناولت الدراسة قضية المشاركة في عمليات المدافعة السياسية من خلال المنظمات غير الحكومية، وأكدت الدراسة على أن العديد من المنظمات غير الربحية للخدمات الإنسانية لا تشارك في المدافعة السياسية، إلا أن نتائج الدراسة أكدت على أن المدافعة من أكثر الأساليب شيوعاً بين المنظمات التي حققت بالفعل بعض النجاح، ولكن في ظل مجموعة من العوامل المؤثرة مثل: القيادة المهنية، والعلاقات التعاونية القوية، واستخدام البريد الإلكتروني، وكذلك تمويل حملات المدافعة، وأكدت الدراسة على أن المدافعة بمثابة الطريق المهني الأكثر ملائمة.

٥. دراسة أمبابي(٢٠١٢) والتي تناولت دور المنظمات المدنية في كسب التأييد للقوانين المنظمة للحد من الفقر في المجتمع المصري، واستهدفت الدراسة تحديد دور المنظمات المدنية المختلفة في كسب التأييد للقوانين المنظمة للحد من الفقر، وتحديد أكثر الفنيات التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني تدعيماً لكسب التأييد للقوانين المنظمة للحد من الفقر في مصر وتحديد العوامل سواء الداعمة أو المعوقة لدور المنظمات المدنية المختلفة في كسب التأييد للقوانين المنظمة للحد من الفقر، وأكدت نتائج الدراسة علي وجود قصور شديد في توفير المعلومات المتعلقة بأشكال سياسات الرعاية الاجتماعية لدى المنظمات التي تمارس الدور الدفاعي عن حقوق الفئات المهمشة في المجتمع المصري، وان ذلك من المعوقات التي تعوق المنظمات الدفاعية لممارستها الدور المنوط بها تجاه المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر، كما أن هناك قصورا شديدا من قبل الدولة في عدم توفير المعلومات التي تساعد متخذي القرار والمسئولين في اتخاذ القرارات الملبية لاحتياجات أفراد المجتمع ونقص المعلومات في مجال المدافعة والعمل الاجتماعي مما يؤثر

سلبا علي أدائها لذا هناك ضرورة إلى تعزيز وتدعيم هذه القدرات بشكل يتمشى مع سرعة التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع.

٦. دراسة المؤذن (٢٠١٢) والتي هدفت تحديد واقع استخدام استراتيجيات العمل الاجتماعي في المنظمات الحقوقية مستهدفة تحديد اهم التكتيكات والمعوقات التي تواجه الممارسين للعمل الاجتماعي في المنظمات الحقوقية ومن نتائجها انه قد يقوم العاملون بالمنظمات الحقوقية باستخدام الاستراتيجيات المهنية لعملية المدافعة دون وعيهم بتنظيرها الاكاديمي.

٧. دراسة عبد الرحيم(٢٠١٤) والتي تناولت دور لجان حماية الأطفال المعرضين للخطر في الدفاع عن حقوقهم في عملية إحداث التغيير الاجتماعي لصالح الفقراء والمهمشين ومن نتائجها ان المدافعة كأحد المداخل الأساسية التي تهتم بالفئات المهمشة والمعرضة للخطر تساعد الأفراد والجماعات لإحداث التغييرات في السياسات الاجتماعية والاقتصادية لصالح الفئات المحرومة وتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع والمطالبة بحقوقه.

٨. دراسة عطا (٢٠١٦) والتي حاولت بناء نموذج لممارسة المدافعة في تنظيم المجتمع بمنظمات حقوق الإنسان حيث استهدفت الدراسة بناء نموذج لممارسة المدافعة في تنظيم المجتمع، وتحديد متطلبات تحسين ممارسة المدافعة، والوقوف علي المستوي الحالي لممارسة المدافعة، وتوصلت إلى ضرورة السعي لتطوير المعارف النظرية للعاملين بالمنظمات الدفاعية، تعليم المواطنين ثقافة المطالبة بحقوق الإنسان بشكل سلمي، مشاركة المواطنين في قضايا المجتمع، ترسيخ قاعدة المطالبة بالحقوق مقترنة بالوفاء بالواجبات.

٩. دارسة جاسم(٢٠٢١) والتي أشارت إلى الجمعيات الأهلية تستخدم استراتيجيات أكثر تأثيرا كاستراتيجية الضغط على السلطة التشريعية لتعديل السياسات بما يتماشى مع حقوق المستفيدين، بالإضافة إلى استخدام استراتيجية التحالف من أجل كسب التأييد المجتمعي نحو قضايا المستفيدين في الجمعية، استخدام استراتيجية المدافعة عن الفئات المهضومة الحق من خلال تنظيم جهودهم، كما أشارت النتائج إلى أن أهم التكتيكات التي تستخدمها الجمعيات الأهلية وتساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية هي العمل المباشر مع المسؤولين.

وبتحليل الدراسات التي تناولت بناء قدرات المنظمات نجد:-

١. أكدت نتائج هذه الدراسات علي وجود علاقة بين متطلبات بناء القدرات البشرية وتحقيق الجمعيات الأهلية لأهدافها.

٢. أن القاعدة المعلوماتية تمثل آلية محورية لبناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية، كما أن لها أهمية في مساعدة الجمعيات الأهلية.

٣. ان وجود قاعدة بيانات تسهم بفاعلية في مواجهة المشكلات بشكل مهني، وتساعد الجمعيات على إجراء الدراسات والبحوث الواقعية التي تغير من حجم وطبيعة المشكلات المجتمعية.

٤. أن عملية بناء القدرات تساعد على تحقيق الجمعيات الأهلية لأهدافها وتمكنها من تخطيط وتنفيذ ومتابعة برامجها ومشروعاتها وان بناء القدرات يمكن ان يتم في نطاق الشبكات التي تسمح بتدفق وتبادل الخبرات والمعلومات فيما بين الجمعيات الأعضاء في الشبكة.

٥. أن عملية بناء القدرات للجمعيات الأهلية لا تحقق الغرض منها إلا من خلال المنظومة الثلاثية لتطوير الجمعيات الأهلية وهي (التنسيق، والتدريب، والبحوث ونظام المعلومات) وبالتالي فان نظام المعلومات هو احد المحاور الأساسية لتطوير وتفعيل المنظمات غير الحكومية.

٦. أكدت علي دور الخدمة الاجتماعية في إحداث التغيير من خلال أنشطة وأدوار مبتكرة في الدفاع الجماعي والذاتي والتعليم وبناء التحالفات، وضرورة اعتماد المهنة في ممارستها للمدافعة علي محاور أساسية مثل الحماية وإيجاد التدعيم لتحسين الوظيفة والمطالبة بالحقوق، وضرورة تقوية وتمكين الأخصائي الاجتماعي للمطالبة بالحقوق، توفير الضمانات لممارسة المدافعة عن الحقوق.

٧. اهتمت معظم الدراسات ببناء قدرات المنظمات الأهلية عموما وليس الدفاعية بشكل خاص وكذلك اهتمت معظم الدراسات ببناء القدرات عموما وليست المعلوماتية بشكل خاص.

٨. ان عملية بناء القدرات المؤسسية بصفة عامة والمعلوماتية بشكل خاص يساهم بفاعلية في تحقيق أهداف المنظمات خاصة غير الحكومية منها لذلك فهو مطلب أساسي لتمكين المنظمات من التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

٩. عملية المدافعة عن الفئات المهمشة التي تقوم بها المنظمات الدفاعية قد تساعد في إحداث التغييرات في السياسات الاجتماعية والاقتصادية لصالح الفئات المهمشة وتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع.

وبتحليل جميع الدراسات السابقة نجدها لم تتناول موضوع هذه الدراسة بشكل مباشر أي أنها لم تتعرض لتحديد متطلبات بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية للدفاع عن حقوق الفئات المهمشة.

- **الموجهات النظرية للدراسة:**

ترتكز هذه الدراسة على نموذج المدافعة في الخدمة الاجتماعية كموجه نظري (محمد، ٢٠٠٩، ٩٠):

يقوم هذا النموذج على فرض أساسي هو أن هناك جماعات داخل المجتمع تتعرض لنوع من الضغط والاضطهاد نتيجة أن البناء الهيكلي للمجتمع يتسم بعدم المبالاة وعدم الوعي والفهم لاحتياجات هذه الجماعات، ومن ثم فإن هذه الجماعات تتعرض بشكل مباشر ومنظم لكافة أنواع الحرمان من الخدمات الأساسية والحقوق ويرى هذا النموذج أن على أخصائي تنظيم المجتمع أن يعاون هذه الجماعات من خلال:

- توعية هذه الجماعات بحقيقة ما يحدث.
- فهم وعرض المشكلات التي تحدث نتيجة لتعاملهم مع مجتمع غير عادل وغير واع.
- يجب أن تدرك هذه الجماعات أن عملية التوصل إلى حلول تضمن لهم الحصول على الخدمات التي يحتاجونها مما يتطلب منهم العمل التعاوني والنشاط المنظم حتى يمكن إرغام جماعات وهيئات ومؤسسات المجتمع على الاهتمام بهم وتحقيق مصالحهم.

ويسعى هذا النموذج إلى إحداث التغيير في علاقات القوة والموارد وفي النظم الاجتماعية وتحقيق التغيير المؤسس الشامل.

سواء علي المستوي القومي بهدف:

١. تغيير أو تعديل سياسات الرعاية الاجتماعية أو بعض أوجهها.
٢. تبني سياسة رعاية اجتماعية جديدة
٣. استصدار تشريعات اجتماعية جديدة أو تعديل بعضها.
٤. التأثير على متخذي القرارات في أعلى المستويات التنظيمية.

أو علي المستوي المحلي بهدف:

١. تنظيم المواطنين على المستوى المحلى لتكوين منظمات قادرة على عرض مطالبهم.
٢. التأثير على متخذي القرارات على المستوى المحلي لتوفير خدمات أو إمدادات اجتماعية يحتاج إليها المواطنون.

٣. تحسين مدى استفادة المواطنين من الخدمات التي تؤدى إليهم. (عبد العال، ٢٠٠٦، ص ١٩١)

ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال تبنى مجموعة من استراتيجيات عملية المدافعة ومنها:

- استراتيجية التضامن: حيث تتحقق من خلال اتباع مجموعة من التكتيكات تتمثل في: التعليم– حل المشكلة– العمل المشترك .
- استراتيجية الحملة: وتعتمد على تكتيكات: الإقناع– التفاوض– المساومة.
- أو استراتيجية الاعتراض التي تتضمن تكتيكات المواجهة مع الالتزام بالمعايير الاجتماعية، وأحياناً المروق عن بعض المعايير السلوكية وفي ذلك احتمالية الخطر كبيرة.

وفى ضوء ذلك المدافعة تمثل الدفاع عن حقوق الآخرين، والمدافعة عن حقوق العملاء تمثل جزءاً هاما من مسئولية الأخصائيين الاجتماعيين نحو عملائهم، وفى الممارسة مع المجتمعات تمثل المدافعة العمل نيابة عن أفراد المجتمع الذين يفتقرون إلى القدرة والمهارة فى الدفاع عن أنفسهم وعن حقوقهم.(Kirst-Ashman, K. K., & Hull Jr, G. H., 2014, p 371)

وتعد المدافعة شكلاً من أشكال العمل الاجتماعي وتشير إلى تمثيل أفراد المجتمع والدفاع عنهم وعن حقوقهم من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب (James. Smicklson, 1990, p 95).

وقد أصبحت الرعاية الاجتماعية أحدي الحقوق التي تكفلها الدولة للمواطنين وتعمل جاهدة لتأمين هذه الحقوق كما تدعم المنظمات الحكومية وغير الحكومية المسئولة عن خدمات الرعاية الاجتماعية.(زيتون، ١٩٩٥، ص ٤١)

وترجع البدايات الأولى للدفاع والمنظمات الدفاعية إلى الأربعينيات من القرن العشرين وكانت تستهدف التأثير على السياسات الموضوعة في ذلك الوقت بما يؤدي إلى إحداث مزيد من التوافق الاجتماعي، وقد بدأ ذلك في هيئة مؤسسات أهلية غالباً ما كان يطلق عليها "جماعات المصالح المشتركة".(عبد اللطيف، ٢٠٠٢، ص ٣٠٣)

وقد تزايد الاهتمام بالمنظمات الدفاعية في فترة الستينيات من القرن العشرين وتعاظم هذا الاهتمام في فترة السبعينيات من ذات القرن وانتقل النشاط الدفاعي من الولايات المتحدة

الأمريكية إلى مصر وتم ممارسته أيضاً من خلال الجمعيات الأهلية ولم يكن الدور الدفاعي للجمعيات الأهلية نشاطاً مستقلاً قائماً بذاته ولكن ارتبط بكيان المنظمات ونشأتها وبالتالي أصبحت تقدم خدمات اجتماعية وصحية وثقافية وفي الوقت ذاته نشط دورها في مجال توعية الرأي العام والتأثير في التشريعات أو القرارات والمطالبة بالحقوق الاجتماعية والسياسية، حتي ظهرت في العقود الأخيرة بعض المنظمات المتخصصة في الدفاع عن الحقوق في مصر هي في معظمها أيضاً منظمات غير حكومية وذلك في اطار العديد من المتغيرات المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والتي كان لها تأثيراتها في إنتاج العديد من المشكلات التي تختص بالحقوق سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو المدنية، والمعاناة من عدم القدرة علي إشباع الحاجات أو الظلم نتيجة سياسات وأنظمة وقوانين تعوق تحقيق العدالة الاجتماعية أو تعطي فرصاً غير متساوية تنتج بناءات قوة وذوي نفوذ قد تكون لهم قراراتهم التي تحقق مصالحهم ومصالح بعض الفئات دون غيرها مما يزيد من المعاناة لبعض الفئات المجتمعية الأقل قوة ونفوذا وتتأثر خدمات الرعاية الاجتماعية بشكل عام.

فمع حدوث تحولات اقتصادية في التسعينيات من القرن العشرين تبنت سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتحولات سياسية تبنت تعددية حزبية مقيدة أظهرت ملامح أدوار دفاعية في نهاية ذلك القرن والتي ترجع إلى مجموعة من العوامل التي أدت إلى ظهور منظمات الدفاع ومنها:-

- ازدياد الاهتمام بإقامة شبكات دفاعية Advocacy Networks إقليمية ودولية، مما أعطى لهذه المنظمات الدفاعية غير الحكومية دعماً مالياً وسياسياً وفنياً.
- الثورة التكنولوجية والاتصالية التي صاحبت العولمة التي أدت إلى انهيار الحواجز بين الدول والكيانات المختلفة الأمر الذي انعكس على دور هذه المنظمات حيث أدت إلى تطوير أساليبها وأدواتها، فيما يتعلق بأداء رسالتها تجاه ضحايا المجتمع.(قنديل، ٢٠٠٨، ص ص ١٢١- ١٢٢)
- **تحديد مشكلة الدراسة:**

في اطار تزايد أهمية المنظمات الأهلية عموما كمنظمات مجتمع مدني والمنظمات الدفاعية بشكل خاص بعد تقلص دور الحكومة مع الاتجاه الي الخصخصة واتساع الاتجاه

للاقتصاد الحر وبعد ان أصبحت هذه المنظمات قوة رئيسية في نطاق عمل الخدمة الاجتماعية واصبح الدفاع عن الحقوق التزاماً مهنياً وأخلاقياً للأخصائي الاجتماعي.

وفي إطار ما كشفت عنه نتائج الدراسات السابقة من ضعف دور المنظمات الدفاعية الأهلية وشبه غياب للمهنة ودور الأخصائي الاجتماعي المنظم والمدافع ومقترحاتها بضرورة وجود قاعدة معلوماتية الي جانب ضرورة بناء وتطوير معارف الأخصائيين الاجتماعيين في مجال الدفاع عن الحقوق ووجود تنسيق وتكامل للجهود والتدريب المناسب لرفع كفاءة العاملين في المنظمات الدفاعية فضلاً عن المقترحات المتتالية بأهمية ضرورة بناء قدرات المنظمات عموماً وتدريب العاملين بها.

ومن خلال ما تم عرضه من تراث نظري ودراسات سابقة حول موضوع الدراسة يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما متطلبات بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية للدفاع عن حقوق الفئات المهمشة؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

- **الأهمية المجتمعية:**

١. تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لجمعيات أهلية تعمل في مجال هام وهو مجال حقوق الإنسان، والتي برز دورها في الآونة الأخيرة في المجتمع المصري استجابة للمتغيرات الدولية والقومية، تلك المتغيرات التي نقلت قضية حقوق الإنسان من مجرد جزء من الشئون الداخلية لأي مجتمع إلى أن تكون قياساً للتطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأي مجتمع.

٢. إلقاء الضوء على نشاط من أنشطة هذه الجمعيات وهو النشاط الدفاعي والذي يبرز دوره في هذه المرحلة نتيجة للآثار السلبية، والتي أفرزتها تلك المتغيرات سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية.

٣. تزايد قضايا ومشكلات الحقوق والفئات الضعيفة أو المهمشة وضحايا المجتمع والذي يتطلب مزيدا من الجهود للدفاع عن تلك الفئات وحقوقها ومساعدة هذه الفئات وزيادة وعيها بحقوقها وكيفية تمثيلها لقضاياها ومشكلاتها.

٤. زيادة المنظمات الحقوقية في المجتمع المصري خاصة غير الحكومية وتبنيها لمشاكل وقضايا حقوقية عديدة يتطلب إجراء البحوث والدراسات التي تساعدها علي أداء رسالتها بعلمية ومهنية افضل.

- **الأهمية التخصصية:**

١. العلاقة الوثيقة بين هذه الجمعيات (الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان) والخدمة الاجتماعية بصفة عامة وتنظيم المجتمع بصفة خاصة من حيث الإطار الأخلاقي والقيمي.

٢. اهتمام الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وتنظيم المجتمع بصفة خاصة بالدفاع عن حقوق العملاء، وذلك ظهر منذ النشأة الأولى للمهنة وقيامها بالإصلاح الاجتماعى وحتى الوقت الحالى، والذى ظهر في العديد من النماذج الجديدة للممارسة.

٣. تعتبر عملية بناء قدرات المنظمات من الركائز الأساسية لتطوير المنظمات الي جانب التنسيق والتدريب.

٤. تهتم الدراسة ببناء القدرات التفاوضية ومتطلباتها، من منطلق أن التفاوض تكتيك وإستراتيجية هامة للعمل الاجتماعي والمدافعة، بالإضافة إلى كونها آلية هامة لبناء قدرات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان للدفاع عن حقوق عملائها.

ثالثا: أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في:-

١. تحديد الأهداف التي تساهم فيها بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في تحقيق أهدافها.

٢. تحديد إسهامات بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية للدفاع عن حقوق الفئات المهمشة.

٣. تحديد عائد بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية للدفاع عن حقوق الفئات المهمشة.

٤. تحديد الصعوبات التي تحد من بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية للدفاع عن حقوق الفئات المهمشة.

٥. تحديد مقترحات لتفعيل عملية بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية للدفاع عن حقوق الفئات المهمشة.

رابعا: تساؤلات الدراسة:

١. ما الأهداف التي تساهم فيها بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في تحقيق أهدافها؟

٢. ما إسهامات بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية للدفاع عن حقوق الفئات المهمشة؟
٣. ما عائد بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية للدفاع عن حقوق الفئات المهمشة؟
٤. ما الصعوبات التي تحد من بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية للدفاع عن حقوق الفئات المهمشة؟
٥. ما مقترحات لتفعيل عملية بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية للدفاع عن حقوق الفئات المهمشة؟

خامسا: مفاهيم الدراسة:

١. مفهوم المتطلبات Requirements:

يشير معجم أكسفورد إلى "المتطلب" بأنه" شيء يستلزم وجوده، أو هو شيء يجب توفيره، وهكذا فإن المتطلب هو الشيء الذي يطالب بإيجاده بتكرار وتأكيد، وقد يكون المتطلب شرطا لتحقيق نتائج معينة".(Oxford English dictionary, 1993, p 732)

في حين يرى معجم ويستر أن المتطلب "الشيء الذي يشترط توافره أو يحتاج إليه، أو هو شرط مطلوب". (Webster, 1991, p 1071)

ويرى السكري أن المتطلبات "تحديد المواد القائمة أو التي يمكن إتاحتها والبرامج والجهود التعاونية للربط والتنسيق لهذه الموارد؛ حتى يمكن تجنب الازدواج والصراع أو التنافس وتحديد مدى نطاق ونوعية الخدمات التي تقدم".(السكري، ٢٠٠٠، ص ٨٨)

ويقصد بالمتطلبات في ضوء الدراسة الحالية:

مجموعة الشروط والإمكانيات الواجب توافرها لبناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية والتي تتمثل في:

أ. مجموعة الشروط والإمكانيات اللازمة لبناء القدرة البشرية التدريبية للمنظمات غير الحكومية.
ب. مجموعة الشروط والإمكانيات اللازمة لبناء القدرة التمويلية للمنظمات غير الحكومية.
ج. مجموعة الشروط والإمكانيات اللازمة لبناء القدرة الاتصالية والمعلوماتية لمن للمنظمات غير الحكومية.

د. مجموعة الشروط والإمكانيات اللازمة لبناء قدرة الجمعية الأهلية على التخطيط الاستراتيجي للمنظمات غير الحكومية.

٢. مفهوم بناء القدرات:

بالرغم من أن مفهوم بناء القدرات المؤسسية قد أخذ في الانتشار والتوسع وظهر في العديد من المؤسسات والمنظمات التعليمية والصحية والبيئية والسياسية إلا أن المفهوم قد ارتبط ظهوره بنوع خاص من المنظمات وهي المنظمات غير الحكومية، وهذا ما أعطى للمفهوم نوعا من الاهتمام والغموض في الوقت ذاته.(Peter Morgan, 2007, p 10)

وتعرف القدرة لغويا: تعني الطاقة وهي القوة على الشيء والتمكن منه.(الوجيز، ٢٠٠٢، ص ٦٠١)

ويعني بناء القدرات بأنها: زيادة قدرة المجتمع على إنجاز الأعمال بنفسه وتنظيم الاستفادة من الموارد المجتمعية من خلال التدريب وتنمية المهارات والندوات المؤسسية وتمكينه من تحديد مشكلات البيئة وتقييمها وزيادة القدرة على تفهم وتحليل المشكلات.(Michael Reid, 2001, p 3)

وتعرف بناء القدرات المؤسسية بأنها: تلك العمليات التي من خلالها يتم تجهيز الأفراد والمجموعات والمؤسسات بالمهارات والمعارف والكفاءات والموارد والقدرات وأيضا الاتجاهات والخصائص السلوكية من أجل أن تجدد وتنجز رسالة محددة ومهام وأنشطة معينة وذلك من أجل أن تحقق التنمية المستدامة وتقضي على الفقر.(S. saske, 2001, p 2)

وأيضا تعرف بناء القدرات المؤسسية بأنها: عملية متكاملة يمكن من خلالها تحسين وتطوير أداء المنظمات وتشمل تنمية عدة جوانب مؤسسية (تنسيقية، تمويلية، تخطيطية، معلوماتية، تدريبية، حوار مجتمعي) وتستهدف أحداث تغييرات في المنظمات بما يحقق أهدافها.(Tmas, Sndra, 1997, p 24)

ويمكن تعريف بناء القدرات "بأنها قدرات داخلية تستند إليها المنظمة في صياغة استراتيجياتها التنافسية.(الهادي، ١٩٨٩، ص ٢٢)

كما أنها تشير إلى القدرات الإدارية المطلوبة لتحقيق الإنتاجية المطلوبة من قبل المنظمة وتوجيه استثماراتها في تكنولوجيا المعلومات.(المعاضيدي، ٢٠٠٨، ص ٥)

وتعرف أيضاً بأنها القدرة على إضفاء خفة الحركة التنافسية للمنظمة من خلال تسليم منتجات وخدمات وتطبيقات مستندة إلى تكنولوجيا المعلومات بدوره تطوير قصيرة الأجل، وبناء

قوة عمل في أنظمة معلومات تتميز بكونها متفاعلة وعالية المهارة وتمكينها للاستفادة بسرعة وسهولة من المعارف التكنولوجية.(Clark, Charles, 2001, p 101)

وهناك من يعرفها على أنها حزمة من الأدوات المتكاملة التي من شانها تحقيق تأثير إيجابي على أداء العاملين بالمنظمة أو الجمعية وعلى هيكلها التنظيمي، وعملياتها أو على مردودها وانعكاساتها على المجتمع بما يوفر لها أعلى كفاءة ممكنة وتحقيق استدامتها.(قنديل وآخرون، ٢٠٠٥، ص١١٠)

مما سبق يتضح أن مفهوم بناء القدرات يعني:

أ. عملية مد وتوفير وتطوير معارف ومعلومات او إعداد قاعدة بيانات دقيقة وحديثة.

ب. تتجمع في اطار معرفي معين بواسطة مجموعة من الرموز والإشارات.

ج. يتم بناؤها واختزالها ونقلها بواسطة بعض وسائل التقنية الحديثة.

د. تهدف إلى التأثر الإيجابي علي أداء العاملين بالمنظمة وعلي هيكلها التنظيمي وعملياتها أو علي مردودها وانعكاساتها.

هـ. تمكن المنظمات الدفاعية من حسن التخطيط والتنفيذ لأنشطتها وبرامجها واتباع افضل الاستراتيجيات والتكتيكات واتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقق أهدافها الدفاعية.

٣. مفهوم المنظمات الدفاعية غير الحكومية:

المنظمات الدفاعية هي منظمات المجتمع المدني ذات الطابع الدفاعي مثل منظمات حقوق الإنسان والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية وبعض الجمعيات الأهلية المعنية بالدفاع عن الحقوق التي من شأنها مواجهة المشكلات والتحديات المتصلة بالحقوق وهي "التنظيمات والمنظمات الأهلية والشعبية والطائفية سواء كانت أهدافها اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية والتي تعتمد على أعضائها أو تمتد للآخرين وتعمل مستقلة عن سلطة الدولة ولها استقلالية وتعتمد على العضوية والمشاركة الحرة التطوعية ولها بناؤها التنظيمي وهيكلها الإداري الحر والقدرة على المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات(السروجي، ٢٠٠١، ص ٢٤٨)

وهي تلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تستهدف التأثير في السياسات والممارسات الحكومية، أو التأثير في الراي العام بخصوص قضايا او قطاعات مهمشة في

المجتمع وتستند في ذلك علي مبادئ ومواثيق حقوق الإنسان العالمية.(فنديل، ٢٠٠٦، ص ١٠٣)

كما تعرف بانها تلك المنظمات التطوعية غير الحكومية التي تتبني المواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان "الشرعية الدولية" وتعمل في مجال الدعوة الي حماية حقوق الإنسان واحترامها ونشر الوعي لهذه الحقوق ورصد ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان وكشف الانتهاكات في حالة وجودها والعمل علي وقفها ومراقبة الحكومات سلوكيا وتشريعيا إزاء قضايا حقوق الإنسان.(عبد اللطيف، ٢٠١٠، ص ٣٤)

مما سبق يتضح ان المنظمات الدفاعية غير الحكومية هي:

١. منظمات تطوعية أو أهلية تنشأ مستقلة عن سلطة الدولة ولها استقلالية وتعتمد علي العضوية والمشاركة الحرة التطوعية.
٢. لها بناؤها التنظيمي وهيكلها الإداري الحر.
٣. مشهرة وفقاً للقانون المنظم لمنظمات المجتمع المدني.
٤. من أهم أهدافها الدعوة إلى حماية الحقوق والدفاع عن الحقوق وتحقيق العدالة الاجتماعية.
٥. تتمثل في كافة الكيانات التي تساهم في الدفاع عن حقوق المواطنين سواء كانت جمعيات أهلية او أحزابا او نقابات أو اتحادات عمالية أو مهنية.

٤. مفهوم التهميش:

مجموعة من المعتقدات والآراء والإجراءات التي يتم من خلالها تقسيم المجتمع الإنساني إلي فئات وطوائف وتوجيهه لصالح تلك الفئات علي أساس تفاضلي وتميزي ومن ثم يتضمن مفهوم الفئات المهمشة أفراداً من مستويات اقتصاديه واجتماعية وثقافية متنوعة وبيئات وأعراف ولغات وأجناس مختلفة ومستوي قدرات واحتياجات متباينة. (محمد، ٢٠١٨، ص ٨٢)

هو الإجراءات العلمية أو التوجيهات البشرية التي تقوم بإزالة وظيفة أو استبعاد فئة معينة من أنظمة الحماية والتكامل مما يحدد من الفرص المتاحة لها. (حسن، ٢٠١٢، ص ٥٣٥)

سادسا: الاطار النظري للدراسة:

- **متطلبات بناء القدرات:**

أ: أهمية متطلبات بناء القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية(الأفندي، ٢٠٠٠، ص٢٤):

١. توفر للجمعية الاستمرارية على المدي الطويل للمشروعات التنموية التطوعية.
٢. تعمل علي زيادة قدرة الجمعيات الأهلية في بناء علاقات فاعلة مع الأطراف المؤثرة.
٣. تساعد في إدماج الجمعيات الأهلية في استراتيجية التنمية المحلية والإقليمية والدولية.
٤. تساعد في زيادة المهارات الإدارية والتنظيمية والفنية والتكنلوجية لكوادر تلك الجمعيات.
٥. تعمل علي دعم برامج تنمية الموارد المالية وتحقيق فكرة التمويل الذاتي للمشروعات.
٦. تؤدي بناء القدرات للجمعيات الأهلية إلى تعديل علاقة الشراكة بينهما وبين الشركاء الآخرين.
٧. تسعي بناء القدرات إلى تمويل الجمعيات الأهلية إلى منظمات قاعدية بنيوية تنموية تسهم في التغيير ويلعب المستهدفون دورا أساسيا في تحريكها.
٨. تعمل على وصول الجمعيات الأهلية لأفضل مستوي ممكن أن تصل إليه، وتحسين صورة أداء الخدمات في الجمعيات، مما يعمل علي زيادة المصداقية، والشفافية، والمساءلة لهذه الجمعيات في عين مقدمي الدعم وتتلقي الخدمات.

ب: أهمية عملية بناء القدرات للمنظمات الغير حكومية:

١- لبناء مؤسسة ذات نظام لها هوية ورسالة ونظم وآليات تبغى تحقيقها فى مجتمعها.
٢- لاكتساب المهارات والخبرات اللازمة لتحقيق رسالة المنظمة.
٣- لبناء علاقات تبادلية بين المنظمة والمجتمع من جهة ومع الأطراف الفاعلة فى المجتمع الذى تخدمه المنظمة من جهة أخرى.
٤- لبناء نظام للتعلم لدى المنظمة يساعد على استخلاص والاحتفاظ بالخبرات التى تمر بها أو يمر بها الآخرون. (مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، ٢٠٠٧، ص٣)

ج: الخصائص المميزة لبناء القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية (السيد، ٢٠٠٧، ٣٣٤):

١. ارتباط مفهوم بناء القدرات منذ نشأتها بمفهوم الجمعيات الأهلية.

٢. بناء القدرات المؤسسية عملية تستوجب التدخل سواء كان التدخل خارجيا من هيئات مستقلة عن المنظمة المراد بناء قدراتها أو داخليا تقوم بها المنظمة ذاتها.
٣. عملية تشتمل على تنمية الموارد الإنسانية والقدرات المعلوماتية والقدرات الإستراتيجية، وقدرات إدارة المشروعات والبرامج التنمية.
٤. عملية متجددة مستمرة تراكمية إحدى أدواتها التدريب ومنهجية صنع القرارات أو السياسات بالمنظمة.
٥. تشتمل بناء القدرات على قاعدة بيانات تحقق الفهم الأفضل للمهام والاتصالات بين المعنيين بنفس الاهتمام.
٦. عملية تحقق الاستمرار والاستدامة من خلال قيام الهياكل المؤسسية المؤهلة بقيادة عمليات التغيير المقصود والمخطط سلفا.
٧. تسعي للتأثر على رؤية الجمعية الأهلية المستقبلية ومساعدتها على تحقيق رسالتها والقيام بالأدوار المفوضة بها.
٨. تهتم بناء القدرات المؤسسية بتنمية الموارد المالية والمادية على حد سواء من خلال عناصر بشرية مدربة على مستوي عالمي من المهارات والقدرات وموارد مالية تضمن الاستدامة للمنظمة.
٩. بناء القدرات المؤسسية تراعى السياق البيئي سواء الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي والجغرافي التي تتواجد فيه المنظمة المراد بناء قدرتها والتي تتفاعل مع الجمعيات والهيئات الأخرى.

د: المكونات الأساسية لبناء القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية(Makschate, 2000, p 24**):**

١. قدرات نظام المنظمة: وتتمثل في صنع القرار، ووضع السياسات، وبناء كوادر قيادية قادرة على التخطيط واتخاذ القرار، وإدارة الموارد المالية للجمعيات الأهلية.
٢. القدرات المعلوماتية: وتتمثل في بناء قاعدة بيانات الجمعيات الأهلية التي تحتوي على البيانات والمعلومات الخاصة بالعملاء المستفيدين، والخدمات المقدمة، واحتياجات المجتمع المحلي، ومشكلاته، والبحوث العلمية التي تتناول القضايا التي تهم الجمعيات الأهلية والمشروعات المستقبلية، والموارد المالية الموجودة حاليا، والعمل على أن تتدفق

هذه المعلومات بسهولة ويسر بين إدارات الجمعية المختلفة، وكذلك المجتمع المحلي المحيط.

٣. القدرات البشرية: والتي تتمثل في عمليات التعلم والتدريب التي تقدم للعاملين بالجمعية، وكذلك بناء فريق عمل قوي قادر علي عمل المهام والمسئوليات التي توكل إليه من قبل الجمعية في ظل جو من التعاون والتنسيق بعيدا عن التنافسية والازدواجية والمصالح الذاتية التي تعرقل العمل داخل الجمعية.

٤. قدرات الشراكة والتشكيك: والتي تتمثل في إيجاد العلاقات مع الجمعيات الأهلية الأخرى ومؤسسات التمويل والدعم الفني.(S.Saske, 2011, p 2)

٥. القدرات التمويلية: والتي تتمثل في مصادر التمويل اللازم لإدارة مشروعات الجمعية، وكذلك القدرة على إدارة الموارد المالية، والحفاظ على رأس المال المادي وتنميته.

٦. القدرات الإدارية: والتي تتمثل في القدرة على القيام بالعمليات الإدارية، والأساسيات، والتخطيط والتنظيم، والتنفيذ، والرقابة، والتوجيه، والمتابعة، والتقييم، والتطوير التنظيمي المستمر.

٧. قدرات التخطيط الاستراتيجي: وتعني قدرة الجمعيات الأهلية على تحديد الأولويات، وتقدير الاحتياجات، واستخدام البيانات والمعلومات، والإحصائيات المتوفرة عند وضع وتصميم الخطة الاستراتيجية، وكذلك قدرتها على صياغة رسالة توضح الغرض من وجودها ورؤية واضحة عن مستقبلها التنموي في المجتمع.

هـ: المعايير والشروط المهنية اللازمة لبناء متطلبات القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية: (هاشم، ٢٠٠٨، ص ٥٨)

١. يجب أن تكون عملية بناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية عملية ديناميكية: على الرغم من أن إطار عملية بناء القدرات يقدم من نموذجا للجمعيات الأهلية "إلا أن ذلك لا يهدف إلى الإشارة إلى ذلك النموذج المثالي لأي جمعية أو الشكل الوحيد للجمعيات الأهلية، حيث تتخذ أشكالا وأنماطا عديدة بناء على الهدف من تأسيسها والمؤسسين والأعضاء، وكذا البيئة السياسية والقانونية والثقافية التي تعمل من خلالها.

٢. يجب أن تكون عملية بناء القدرات المؤسسية قائمة على المشاركة (Michqel Johon, 2010, p 21): حيث يجب على الجمعيات الأهلية أن تدرك المنافع التي تعود من عملية من بناء القدرات بوصفها وسيلة لتلبية الاحتياجات والاهتمامات المتغيرة للعناصر

والحفاظ على فاعليتها وتحقيق الاستدامة لأعمالها، ولن تكون عملية بناء القدرات مثمرة ما لم تشارك قيادات الجمعيات الأهلية والعاملون فيها وأعضاؤها في كافة المراحل وبصورة كاملة.

٣. يجب أن تكون عملية بناء القدرات المؤسسية عملية مستمرة: يجب على الجمعيات أن تدرك أن عملية بناء القدرات إنما هي عملية مستمرة ويجب أن تأخذ برامجها ذلك في الاعتبار عند تصميم كل أدوات بناء القدرات مما ييسر العملية من قبل الجمعية دون الحاجة إلى الاستعانة بدعم خارجي كبير.

٤. يجب أن ترتبط عملية بناء القدرات المؤسسية بتحقيق رسالتها: فالهدف هو مساعدة الجمعية لتري ما تهدف إلى تحقيقه من خلال برامجها وخدماتها وأن تطور من قدراتها بما يضمن تحقيق هذه الأهداف وتجب أن يدرك القائمون على الجمعيات الأهلية أن عملية بناء القدرات تحتاج إلي وقت كبير من الحماس والالتزام لتخصيص كل من الوقت والموارد البشرية والمالية لدعم قدرات الجمعيات الأهلية على تحقيق رؤيتها ورسالتها. (الوكالة الكندية، ٢٠٠٦)

٥. يجب أن تكون البرامج التدريبية في عملية بناء القدرات وسيلة وليست غاية: أن تكون كافة الأنشطة التدريبية في خطة بناء قدرات الجمعيات الأهلية قابلة للتطبيق من قبل الجمعيات الأهلية نفسها وتعمل علي رفع كفاءة وأداء الخدمات بما يحقق رضاء المستفيدين منها.

و: أهداف بناء القدرات المعلوماتية للمنظمات الدفاعية غير الحكومية:

١. إدماج المنظمات غير الحكومية في استراتيجية التنمية المحلية والإقليمية والدولية لبناء مؤسسة ذات نظام لها هوية ورسالة ونظم وآليات تبغي تحقيقها في مجتمعها المحلي.

٢. زيادة المهارات الإدارية والمعلوماتية لتلك المنظمات بالدرجة التي تمكنها من تحقيق رسالتها وزيادة المهارات القيادية وتنمية المعارف اللازمة للعاملين في هذا القطاع.

٣. دعم برامج تعبئة الموارد المالية والتأكيد على فكرة التمرير الذاتي للمشروعات.(الأفندي، ٢٠٠٠، ص ٢٤)

ز: أنواع القدرات التي تحتاج إليها المنظمات غير الحكومية:

١- قدرات خاصة بكيان المنظمة (القدرة على الوجود) وهى القدرات الخاصة بهوية المنظمة ورسالتها ورؤيتها والقيادة والحكم الداخلي فيها وكذلك نظم وآليات الإدارة التنفيذية والمالية.

٢- القدرات الخاصة بالخدمات التى تقدمها المنظمة (القدرة على الفعل) وهى القدرات التى تعكس مقدرة المنظمة على القيام بالبرامج والمشروعات والخدمات بجودة عالية وكفاءة فى استخدام وإدارة الموارد والإمكانات المتاحة.

٣- قدرات خاصة بعلاقات المنظمة (القدرة على الارتباط) وهى القدرات التى تتعلق بمقدرة المنظمة على تكوين علاقات مع المجتمع والجهات الحكومية والغير حكومية والقطاع الخاص وكذلك تشمل القدرة على تبنى قضايا (صحية أو تنموية) والدعوة إليها والقيام بأنشطة تشبيك مع الآخرين لأجلها.(مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، ٢٠٠٤، ص ٣)

ح: مجالات بناء القدرات الأساسية:

١- البنية الأساسية (معدات- مكان- فاكس- كمبيوتر).

٢- البنية البشرية (العنصر البشرى المدرب – كوادر قادرة على إحداث التغييرات).

٣- البنية الشعبية (قدرة المنظمة على خلق قاعدة شعبية قوية).

٤- البنية الإدارية(تشمل عملية اتخاذ القرار – كفاءة مجلس الإدارة- التخطيط الاستراتيجى).

٥- البنية الاتصالية(قدرة الجمعيات على بناء التواصل والتعاون مع شركاء لها سواء كانت هيئات مانحة وغيرها وكذلك القدرة على بناء الشبكات)(مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، ٢٠٠٨، ص ١٢).

ط: آليات تفعيل عملية بناء القدرات:

١. الاقتراب من مفهوم بناء القدرات وتحديد الأدوات التي يتم الاعتماد عليها مع توضيح دور المنظمة الاجتماعي فى تحقيق الأهداف.

٢. التحديد الدقيق لأهداف وأولويات استراتيجية بناء القدرات وما يرتبط بذلك من منظمات ومن مجتمعات محلية مستهدفة فى ضوء إمكانات وقدرات كلاً منهما.

٣. توفير وضمان الاستدامة لعملية بناء القدرات من حيث التمويل أو من حيث العمليات الفنية المصاحبة مع الاهتمام بالمتابعة والتقييم.
٤. توجيه عملية بناء القدرات نحو قضايا جديدة ترتبط بالبيئة من جانب وبالمنظمات غير الحكومية من جانب أخر.
٥. الاهتمام بعملية التشبيك على المدى الطويل سواء كانت بين المؤسسات المعنية ببناء القدرات أو المنظمات غير الحكومية المستهدفة أو منظمات التمويل.(قنديل، ١٩٩٧، ص ٤٩)

ي: نماذج للفئات المهمشة في المجتمع المصري:

١. المرأة المعيلة:

- مفهوم المرأة المعيلة Breadwinning women :

يُشير مختار الصحاح المعني اللغوي للإعالة إلى تولى شئون الأسرة وتلبية احتياجاتها، فيقال عالِ عياله بمعنى قاتهم وأنفق عليهم ويقال عاله شهراً إذا كفاه معاشه.(أبي بكر، ١٩٩٥، ص ١٩٤)

ويعرف (سيد جاب الله) المرأة المعيلة بأنها تلك الأسر التي تتولى فيها المرأة مسئولية الأسرة والإنفاق الكلي عليها وإداراتها وإشباع حاجاتها ويتضمن الأرامل والمطلقات وغير المتزوجات والمعيلات الوحيدات لأعضاء الأسرة والمتزوجات من رجال مسجونين أو مرضى أو عاطلين أو مهاجرين للعمل خارج نطاق المجتمع.(السيد، ٢٠٠٣، ص١٣٢)

- سمات وخصائص المرأة المعيلة (السمالوطي، ٢٠٠١، ص ٣٣):

تتعدد وجهات النظر التي تتناول خصائص المرأة المعيلة منها وجهة نظر أولى وترى أن خصائص المرأة المعيلة كالآتي:

١. تعاني المرأة المعيلة في الدول العربية عموماً وفى مصر تحديداً من الفقر وذلك انعكاسا لتفاعل مجموعة من العوامل والأوضاع المجتمعية وينتج عن فقرها خلل وتناقضات توزيع السلطة على مستوى المجتمع بين الذكور والإناث.
٢. تعانى الحرمان معظم فرص الأعداد والتمكين والتدريب حتى تستطيع القيام بعمل يزيد من دخلها بما يمكنها من إعالة أسرتها وكذلك عدم وجود المهارات اللازمة للعمل أو الخبرة بالحرف أو المشروعات الصغيرة.

٣. هي مطالبة بمهام إضافية، كإدارة الأسرة ورعايتها وإشباع حاجتها وتمثيل الأسرة ككل أمام الهيئات والوزارات، في حالة المطالبة بالمساعدات أو وضع عبء قضاء المصالح الخاصة بالأسرة عليها.
٤. تعانى من القلق والخوف من الحاضر ومن بدائل المستقبل والتى تبدو أنها محدودة ولا مفر من معايشة وطأة الفقر وربما تورثه لأبنائها بعد ذلك.
٥. لا تستطيع التحكم في مصادر الخدمات وبقدر ما تحصل هذه الأسر من دخل يتحدد مستوى الإنفاق داخلها.
٦. تشعر بحالة من انعدام القدرة نتيجة لافتقارها إلى المعلومات والمهارات والمعرفة بسوق العمل ومتطلباته ونتيجة الوعي لديهن والشعور بعدم الثقة بالذات ونقص المال ولعدم توافر فرص العمل المناسبة.

- **خصائص الأسر التي تعولها المرأة المعيلة:**

نتيجة التغيرات المتلاحقة التي حدثت مع الاتجاه للعولمة زادت المشكلات وأدى ذلك إلى بروز دور المرأة المعيلة .

ففي بحث العمالة بالعينة يؤكد أن الأسر التي تعولها المرأة أسوأ حالا من حيث انخفاض مستوى المعيشة مقارنة بالأسر التي يعولها الرجل، وذلك رغم صغر حجم الأسرة نسبيًا فنجد أن متوسط دخلهن أقل بمعدل النصف، ونصيب الفرد من الدخل ينخفض بمعدل الثلثين كما يعاني أفراد الأسرة من الأمية بمعدل أكبر يبلغ حوالي ٦٨% بصفة عامة، بينما يبلغ ٥٠ % فقط بين النساء، وذلك مقارنة بالأسر التي يعولها الرجل .

ومن السمات التي تجعل الأسر التي ترأسها أنثى أكثر تعرضا للفقر: ارتفاع عدد المعالين وانخفاض عدد المكتسبين في مثل هذه الأسر بالمقارنة بالأسر التي يرأسها رجل، وقد اتضح من إحدى الدراسات أنه بينما يقع ٢٧% من الأسر التي يرأسها رجل أدنى خط الفقر، فإن ٤٥% من الأسر التي ترأسها إمرأة في هذه الفئة.(زيتون، ٢٠٠٠، ص ١٠)

ذلك التغير الذي طرأ على بنية العائلة وحولها من نمط العائلة الممتدة إلى نمط العائلة النووية مما أدى إلى غياب التضامن الذي كان موجودا داخل الأسرة الكبيرة، حيث تخلى كثير من الأخوة عن القيام بواجباتهم تجاه أخواتهم المطلقات أو الأرامل اللواتي يجدن أنفسهن متهمات ومنبوذات من الآخرين، مما يضطرهن إلى العمل من أجل إعالة أنفسهن، أبنائهن.(القاطرجي، ٢٠٠٦، ص ٣١٧)

وبالإضافة إلى عجز أنظمة الضمان الاجتماعي في كثير من الدول عن تغطية شريحة واسعة من هذه الفئات، لذا يتفاقم الفقر بينها خاصة وأن حجم هذه الظاهرة غير محصور بشكل علمي في أغلب البلاد حتى الآن، ولا شك أن النساء هن أكثر تعرضا للفقر لأنهن لا يملكن السيطرة على الموارد الإنتاجية كالأرض والمال ورأس المال والتكنولوجيا.

ومن خصائص الأسر التي تعيلها نساء: أنهن يتحملن عبء إدارة وإعالة أسرهن بنسبة كبيرة بكافة بلدان وثقافات العالم بالحضر والريف، وتبين الدراسات أن النسوة العائلات لأسرهن عانين دائما من الحرمان والتمييز بدون حدود، ويغلب عليهن الفقر والفاقة ويحرمن من الوصول للكثير من الفرص والموارد المجتمعية سواء الصحية أو التعليمية أو غيرها.(Nimo Borrare,2009, p95)

كما تمنع من القدرة على الوصول للخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية التي تعينها على اكتساب المهارات والقدرات اللازمة لتحسين مستوى الدخل لها ولأسرتها، والتي تؤثر على انعدام قدرتها على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، والاقتصادية، ويصبحن عبئًا قويًا على رأس المال الموجود بالمجتمع ويقعن دائما تحت خط الفقر.(Ministry of women, 2007, p140)

فالنساء المعيلات يفتقرون للمهارات والقدرات التي تعينهن على سوق العمل بحثًا عن فرصة عمل مناسبة لتغطية احتياجات أسرهن، ومن ثم تقع فريسة لحالة مستمرة من الفقر والفاقة.(Na'im Madynand Moo Sunglee, 2010, p 440)

وتشير إحدى الدراسات التي أجريت على مستوى الدول النامية للتعرف على سمات الأسر التي تعولها إمرأة أن هناك تمايز وتباين كبير ضد هذا النوع فيما يتعلق بسوق العمل، أو لامكانية الوصول لمصادر الثروة والدخل، وهو ما يعني حرمانا فعليا للنساء من الأجور التي تكفي لرعاية أوضاعهن أو أسرهن إن كن معيلات لها.(U.S. Government (Accounting office, 1992, p294

- **العوامل المؤدية إلى وجود ظاهرة النساء المعيلات لأسر فى المجتمع المصري:**

هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى ظهور ظاهرة النساء المعيلات نذكر منها:

١. إنهاء العلاقة الزوجية بسبب الطلاق أو الهجر أو الترمل، وكذلك إصابة الزوج بأمراض أو إعاقات تحول بينهم وبين العمل، او السفر بحثا عن العمل وانقطاع أخبارهم.
٢. سوء الأحوال الاقتصادية قد تدفعهم الى التخلي تماما عن مسئولياتهم تجاه عائلاتهم.

٣. يرجع فقر الأسر التى تعولهم نساء الى أن المرأة غالبا ما تكون هى الشخص الوحيد الذى يعمل فى الأسرة المعيشية، والى كونهم أكثر عرضة للوقوع فى دائرة الفقر بسبب مكانتهم المتدنية فى سوق العمل، وتدنى الأجور التى يحصلن عليها مقارنة بالرجال.

٤. إن ظاهرة النساء المعيلات لأسر منتشرة فى دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وترجع تلك الظاهرة لعوامل وأسباب متعددة ولقد أشار الصندوق الدولى للتنمية الزراعية الى انه من أسباب وجود ظاهرة المرأة المعيلة فى الدول الإفريقية هجرة الزوج، حالات التفكك الاسرى، بالإضافة الى حالات الوفاة فى الحروب والنزاعات الأهلية.(حليم؛ مرقص،٢٠٠٧، ص٣٦)

٢. مفهوم مجهول النسب:

لقد تعددت المسميات المستخدمة للتعبير عن هذه الفئة من الأطفال التي فقدت ابسط حقوقها بمعرفة نسبها فمنهم من أطلق عليهم مجهولي النسب أو مجهولي الهوية أو مجهولي الأبوية أو الإيتام ذوي الظروف الخاصة، فإن المقصود بهم هم "اللقطاء" (العساف، ١٤٠٩، ص ٤١)

وهناك من يطلق عليه (اللقيط)، والطفل غير الشرعي وهو المولود من أبوين لا تربط بينهما رابطة الزواج.(البعلبكي، ٢٠٠٣، ص ٤٤٨)

ويعرف اللقيط أو مجهول النسب بأنه هو الطفل الذي يعثر عليه بجوار مسجد أو في المقابر أو في الأرض الفضاء حيث يلقى به لإخفاء جريمة تمت في الخفاء وكان هو نتاجها دون قرار منه ولا ذنب قد اقترفه ولا يُعرف أبواه.(حجازي، ٢٠٠٥، ص ١٨٧)

ويطلق عليهم بانهم أبناء غير شرعيون والذين يعثر عليهم في الطرقات حيث ألقوهم والديهم بالطريق ستراً لفضيحة أو خشية الفقر.(فهمي، ٢٠٠٣، ص ١٧٣)

وهم الفئة التي يلتقط أطفالها من الشوارع، أو من أمام المساجد والمستشفيات، بعد أن يكونوا قد لفظهم أهلوهم لأسباب مختلفة، دون شفقة أو رحمة (سلطان، ٢٠٠٥، ص ٨٣) ويعرف كذلك بأنه الطفل غير الشرعي لوالدين غير متزوجين وغير معروفين.(Longman Active Study Dictionary, 2006, p 335)

- **سمات مجهولي النسب:**

تعد رعاية الأبناء خاصة الذين حرموا لأى سبب من الأسباب، من رعاية أبائهم من المجالات الإنسانية البالغة الأهمية، وذلك لأن هؤلاء الأبناء لا يستطيعون بمفردهم إشباع

احتياجاتهم مما يجعلهم يتعرضون للحرمان ويكونون في نفس الوقت عرضة للانحراف مما يؤدى إلي ضياعهم ويشكل خطراً علي مجتمعهم.(محمود، ٢٠١٢، ص ٥٢٨٥)

وتمثل مرحلة مجهولي النسبة ثروة بشرية ينتظر المجتمع منها الكثير فثروة الشعوب لا تقاس بما تملكه من كنوز طبيعية، بل ومساعدتها لشبابها علي التوافق الصحيح لكي يسهموا في بناء حضارتهم ولا يتيسر البناء إلا إذا ربي هؤلاء تربية تقوم علي أساس الفهم الصحيح والأمن النفسي والحرية المسئولة وأن يصبح التفكير العقلاني فلسفة وسلوكاً ومن ثم فهو يقيه من الوقوع في براثن التوتر والاضطراب.(عمارة، ٢٠٠٨، ص ٤١٩)

وإذا كانت العناية بسائر المراحل العمرية أمراً مهماً، فإن مرحلة من تلك المراحل تحتل من الأهمية موقعاً خاصاً ألا وهي مرحلة مجهولي النسبة ولعظم أهميتها كثرت فيها الآراء، وتنوعت حولها الدراسات علي مختلف التوجهات، ومن هنا اكتسب البحث في هذه المرحلة أهميته، وظهرت الحاجة لتحرير أصولها، ووضع منهجية التعامل معها.(الطارقي، ٢٠١١، ص ٣٨)

- **حاجات مجهولى النسب:**

تتميز مرحلة مجهولي النسبة بمجموعة من الحاجات التي يؤدى إشباعها إلي حالة من التوافق علي المستويات الثلاث– البيولوجي، النفسي، الاجتماعي، وإذا أخفق مجهولي النسب في إشباع هذه الحاجات فإنه يعاني من أزمة تنعكس أثارها علي نفسه وعلي المجتمع وذلك من جراء حالة عدم التكيف أو سوء التوافق الناشئة عن الإخفاق في الإشباع وأثار حالة عدم التكيف هذه يمكن أن نلاحظها فيما يبديه مجهولي النسب بعامة من مظاهر سلوكية تعكس اغترابه عن ذاته وعن مجتمعه.**(شتا، ٢٠٠٦، ص ٤٤)**

وتتسم تلك الحاجات بمجموعة من الخصائص أهمها (حبيب، ١٩٩٣، ص ١٠٣):

١. اللانهائية فيما يتعلق بالحاجات غير المحصورة العدد والغير قابلة للوقوف عند حد معين بل في تطور مستمر.
٢. تشبع بقدر محدد من الأمور المادية أو المطلوبة، فتقل الرغبة في الشيء كلما حصل الإنسان على جزء من هذا المقدار.
٣. تختلف وسائل إشباع الحاجة من وقت لآخر ومن مجتمع لآخر.
٤. تتميز الحاجات الإنسانية بقابليتها للإشباع.
٥. حاجات الإنسان يترتب بعضها على بعض.
٦. حاجات الإنسان تتألف وتترابط بعضها ببعض ويكمل بعضها البعض.

٣. أطفال الشوارع:

أطفال الشوارع ظاهرة عالمية تواجه مجتمعات العالم كله بلا استثناء وهم أطفال بلا حماية اقتصادية واجتماعية وحاجياتهم الأساسية لا نستطيع ان نوفر لهم بالقدر الذي يضمن لهم حياة آمنة ومستقرة يتمتعون فيها بحقوقهم الأساسية وأطفال الشوارع هم أطفال بلا مأوى وأطفال فى ظروف صعبة وأطفال معرضون للخطر وأطفال معرضون للانحراف وهم أطفال ذكور أوهن أطفال إناث فى أعمار اقل من ١٨ سنه.(الميلادي، ٢٠١٠، ص ١٩)

يعرف أطفال الشوارع بأنهم الأطفال الذين يعيشون في الشارع لا يشغلهم سوى الباء والمأوى المنفصلين عن أسرهم بغض النظر عن مكان إقامتهم سواء في الشارع أو الميادين أو الأماكن المهجورة أو دور الإيواء، الأطفال الذين تربطهم علاقة بأسرهم ولكن تضطرهم الظروف وضيق المكان – الفقر – العنف النفسي أو المادي الذي يمارس عليهم إلى قضاء ليل أو معظم الأيام في الشوارع بلا مأوى. (صديق، ١٩٩٠)

كما يعرف أطفال الشوارع بأنهم كل طفل من أسرة تصدعت أو تفككت،ويعانى من جملة ضغوط نفسية وجسدية واجتماعية، ولم يستطع التكيف معها،فأصبح الشارع مصيره، حيث لا يتوفر أي من سبل البقاء أو النمو أو الحماية الطبيعية، وحيث يعانى كل صنوف انتهاكات حقوق الطفل المعترف بها دوليا. (صبري، ٢٠٠٠، ص ٤٣)

- **حجم الظاهرة على المستوى العالمي:**

أشارت منظمة الأمم المتحدة فى عام ١٩٨١ الى وجود أربعين مليونا من أطفال الشوارع في العالم منهم حوالي خمسة وعشرون مليونا في دول أمريكا اللاتينية،(أبو النصر، ٢٠٠٣، ص ٢١٣) كما أشارت منظمة تشايلد هوب الدولية عام ١٩٩١ إلى وجود ما يزيد عن مائة مليونا طفل شارع فى العالم حيث يوجد حوالي أربعون مليونا من أطفال الشوارع فى أمريكا اللاتينية والوسطى وحوالة خمسة وعشرون إلى ثلاثين مليونا من أطفال الشوارع في قارة آسيا، واكثر من حوالي عشرة ملايين من أطفال الشوارع فى قارة أفريقيا. (Arab Council for child Hood and Development, 1990, p 3)

- **أهم الحقوق لدى أطفال الشوارع :**

١. **حق طفل الشارع في الحماية من الانحراف:** ويتم ذلك عن طريق تسليم الطفل إلى أحد أبويه أو إلى من له الولاية والوصاية علية فإذا لم تتوافر في أيهم الصلاحية للقيام بتربيته

سلم إلى شخص يتعهد بتربيته وحسن سيره أو إلى أسرة موثوق بها يتعهد عائلها بذلك.(سكيكر، ٢٠٠٥، ص ١٤٦)

٢. **حق أطفال الشوارع في السكن والمأوى:** من الجدير بالذكر أنه ليس هناك أكثر حرمانا من أطفال الشوارع عند الحديث عن السكن، فيجب الأعمال الكامل لحقهم في السكن والمأوى،لذا هناك بعض الدول التي أدركت مدى خطورة ظاهرة أطفال الشوارع ليس على الأطفال فقط بل على الدولة ككل.(أبو أخوان، ٢٠٠٥، ص ٢١٩)

٣. **حق أطفال الشوارع في التعليم والتربية:** التربية الصالحة حق الأولاد على الآباء، كما أن البر وإحسان المعاملة حق الآباء على الأولاد، وعند تمحيص هذا الحق نجد انه يرتبط من ناحية أخرى بالتعلم، فالتعليم حق للجميع.(الغزالي، ٢٠٠٢، ص ١٨٣)

٤. **حق الطفل في الأمن الاجتماعي:** يؤكد هذا الحق على ضرورة أن يتاح لطف الشارع الشعور بالأمن والاستقرار، وان يكون له الحق في أن ينشأ وينمو في صحة وعافية كأحد أهداف الأمن الاجتماعي.(رمضان، ٢٠٠١، ص ٢٣٣)

٥. **حق أطفال الشوارع في الحماية وعدم الاستغلال:** يجب أن يتمتع الأطفال ولا سيما أطفال الشوارع بالحماية من جميع صور الإهمال والقسوة والاستغلال، كما يحذر استرقاقهم أو الإتجار بهم بأية صورة، ويحظر استخدام الأطفال في العمل قبل بلوغهم السن الأدنى الملائم.(محمدين، ٢٠٠٥، ص ٣٤)

سابعا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١: نوع الدراسة: حيث تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التي تكشف الحقائق الراهنة التي تتعلق بظاهرة معينة مع تسجيل دلالاتها وخصائصها وتصنيفها وكشف ارتباطها بالمتغيرات الأخرى بهدف وصف هذه الظاهرة وصفاً دقيقاً شاملاً من كافة جوانبها ولفت النظر إلى أبعادها المختلفة.(شفيق، ١٩٩٤، ص ١٠٨)

٢: المنهج المستخدم: اعتمدت الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة باعتباره أنسب المناهج لهذه الدراسة، وهي أحد المناهج الفعالة في الدراسات الوصفية.(علي، ٢٠٠٥، ص ١٩٦)

٣: أدوات الدراسة: تُعرف الأداة "بأنها الوسيلة المستخدمة عادة عند جمع بيانات الدراسة، وأيضا الأدوات المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة تحليلا إحصائياً".(مختار، ١٩٩٥، ص ٢٩)

والأداة هي الوسيلة العلمية التي سوف يستخدمها الباحثين في جمع البيانات من مفردات المجتمع الذي يحدده (عويس، ١٩٩٤، ص ٩٧)، وسوف يقوم فريق البحث بتطبيق استمارة استبيان على عينة من العاملين بالجمعيات الأهلية بمدينة قنا.

٤: مجالات الدراسة:

أ) المجال المكاني: الجمعيات الأهلية وهم (جمعية تنمية المجتمع المحلي بقنا– جمعية رسالة– جمعية نهر الخير – جمعية رؤى).

ب) المجال البشري: عينة من العاملين بالجمعيات الأهلية بمدينة قنا وعددهم (٦٠) مفردة.

ج) المجال الزمني: في الفترة من ٢٠٢١/٨/٢٥م وحتى ٢٠٢٢/١/٢٥م.

ثامنا: نتائج الدراسة.

- **جداول الدراسة الميدانية:**

جدول (١) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً للنوع (ن = ٦٠)

م	المتغير	ك	%	الترتيب
أ	ذكر	٤١	%٦٨,٣	١
ب	أنثى	١٩	%٣١,٧	٢
	الإجمالي	٦٠	% ١٠٠	

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (١) والذي يوضح النوع لدى المبحوثين من عينة الدراسة حيث جاءت الغالبية العظمى من المبحوثين من الذكور بنسبة ٦٨,٣% والإناث بنسبة ٣١,٧%.

جدول (٢) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً للسن (ن = ٦٠)

م	المتغير	ك	%	الترتيب
أ	أقل من ٣٠ سنة	٦	%١٠	٣
ب	من ٣٠ سنة أقل من ٤٠ سنة	٣٢	٥٣,٤	١
ج	من ٤٠ سنة أقل من ٥٠ سنة	٢٠	٣٣,٣	٢
د	من ٥٠ سنة فأكثر	٢	٣,٣	٤
	الإجمالي	٦٠	% ١٠٠	

يتبين من بيانات الجدول السابق رقم (٢) والذي يوضح السن لدى المبحوثين من عينة الدراسة حيث تبين أن الغالبية العظمى في المرحلة العمرية (من ٣٠ سنة أقل من ٤٠ سنة) بنسبة ٥٣,٤% يليها (من ٤٠ سنة أقل من ٥٠ سنة) بنسبة ٣٣,٤% ويليها (أقل من ٣٠ سنة) بنسبة ٣,٣% وأخيراً المرحلة العمرية (من ٥٠ سنة فأكثر) بنسبة ٣,٣%، مما يشير إلى أن الغالبية العظمى من المبحوثين في المرحلة العمرية (من ٣٠ سنة أقل من ٤٠ سنة).

جدول (٣) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية (ن = ٦٠)

م	المتغير	ك	%	الترتيب
أ	أعزب	٢٥	٤١,٧%	٢
ب	متزوج	٣٠	٥٠%	١
ج	مطلق	٣	٥%	٣
د	أرمل	٢	٣,٣	٤
	الإجمالي	٦٠	١٠٠%	

يتبين من بيانات الجدول السابق رقم (٣) والذي يوضح الحالة الاجتماعية لدى المبحوثين من عينة الدراسة حيث تبين أن الغالبية العظمى من المبحوثين متزوجين بنسبة ٥٠% يليها غير متزوجين بنسبة ٤١,٧% ويليها (مطلق) بنسبة ٥% وأخيراً (أرمل) بنسبة ٣,٣%، مما يشير إلى أن الغالبية العظمى من المبحوثين متزوجين.

جدول (٤) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة التعليمية (ن = ٦٠)

م	المتغير	ك	%	الترتيب
أ	تعليم أساسي	-	-	-
ب	ثانوي	٤	٦,٧%	٥
ج	مؤهل متوسط	٦	١٠%	٣
د	مؤهل فوق المتوسط	٧	١١,٧%	٢
ه	مؤهل جامعي	٣٣	٥٥%	١
و	دبلوم دراسات عليا	٥	٨,٣%	٤
ز	ماجستير	٣	٥%	٧
ح	دكتوراه	٢	٣,٣%	٨
	الإجمالي	٦٠	١٠٠%	

يتبين من بيانات الجدول السابق رقم (٤) والذي يوضح الحالة التعليمية لدى المبحوثين من عينة الدراسة حيث تبين أن الغالبية العظمى من المبحوثين حاصلين على مؤهل جامعي بنسبة ٥٥% يليها مؤهل فوق المتوسط بنسبة ١١,٧% ويليها الحاصلون على مؤهل متوسط بنسبة ١٠% وأخيراً الحاصلون على درجة الدكتوراه بنسبة ٣,٣%، مما يشير إلى ان الغالبية العظمى من المبحوثين حاصلين على مؤهلات جامعية.

جدول (٥) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً للوضع الوظيفي (ن = ٦٠)

م	المتغير	ك	%	الترتيب
أ	رئيس مجلس إدارة	٣	٥%	٥
ب	أمين الصندوق	٤	٦,٧%	٤
ج	المدير التنفيذي	٢	٣,٣	٦
د	السكرتير	٤	٥%	٤ م
ه	عضو مجلس الإدارة	٢٢	٣٦,٧%	١
و	عضو لجنة	٢٠	٣٣,٣%	٢
ز	رئيس لجنة	٥	٨,٣%	٣
	الإجمالي	٦٠	١٠٠%	

يتبين من بيانات الجدول السابق رقم (٥) والذي يوضح الوضع الوظيفي لدى المبحوثين من عينة الدراسة حيث تبين أن الغالبية العظمى من المبحوثين عضو مجلس إدارة بنسبة ٣٦,٧% يليها أعضاء في لجان بنسبة ٣٣,٣% ويليها رئيس لجنة بنسبة ٨,٣% وأخيراً مدير تنفيذي بنسبة ٣,٣%، مما يشير إلى ان الغالبية العظمى من المبحوثين أعضاء في مجلس إدارة.

جدول (٦) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً لمدة العضوية أو العمل بالمنظمة (ن = ٦٠)

م	المتغير	ك	%	الترتيب
أ	أقل من ٥ سنوات	١٥	٢٥	٢
ب	من ٥- ١٠ سنة	٢٨	٤٦,٧	١
ج	من ١٠- ١٥ سنة	١٠	١٦,٧	٣
د	من ١٥ سنة فأكثر	٧	١١,٦	٤
	الإجمالي	٦٠	% ١٠٠	

يتضح من بيانات الجدول السابق رقم (٦) والذي يوضح مدة العضوية أو العمل بالمنظمة لدى المبحوثين من عينة الدراسة حيث جاءت نسبة ٤٦,٧% لديهم خبرة (من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات) ونسبة ٢٥% (أقل من ٥ سنوات) ونسبة ١٦,٧% (من ١٠– ١٥ سنة) وأخيراً نسبة ١١,٦% (من ١٥ سنة فأكثر)، مما يشير إلى ان الغالبية العظمى من المبحوثين مدة العضوية أو العمل بالمنظمة (٥ سنوات إلى ١٠ سنوات).

جدول (٧) يوضح الوظيفة خارج المنظمة (ن = ٦٠)

م	المتغير	ك	%	الترتيب
أ	موظف حكومي	٤٠	%٦٦,٧	١
ب	موظف قطاع خاص	١٥	%٢٥	٢
ج	أعمال حرة	٥	%٨,٣	٣
	الإجمالي	٦٠	% ١٠٠	

يتضح من بيانات الجدول السابق رقم (٧) والذي يوضح الوظيفة خارج المؤسسة المنظمة لدى المبحوثين من عينة الدراسة حيث جاءت نسبة ٦٦,٧% يعملون (موظفون حكومة) خارج المنظمة، وجاءت نسبة ٢٥% يعملون (موظفون قطاع خاص) خارج المنظمة، وأخيرا (أعمال حرة) بنسبة ٨,٣%، مما يشير إلى أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة يعملون (موظفون حكومة) خارج المنظمة.

جدول (٨) يوضح أنواع القدرات المراد بناؤها للمنظمات الدفاعية غير الحكومية (ن=٦٠)

م	المتغير	ك	%	الترتيب
أ	تدريبات محاسبية للمحاسبين	٤٨	٨٠	٥
ب	القدرات الاتصالية للمنظمات	٥٨	٩٦,٩	١
ج	القدرات التخطيطية	٤٦	٧٦,٧	٦

م	المتغير	ك	%	الترتيب
د	القدرات التمويلية اللازمة للمنظمات	٥٢	٨٦,٧	٣
ه	القدرات المعلوماتية	٥٦	٩٣,٣	٢
و	القدرات التكنولوجية	٥٠	٨٣,٣	٤
	الإجمالي	٦٠	١٠٠ %	

يتضح من بيانات الجدول السابق رقم (٨) والذي يوضح أنواع القدرات المراد بناؤها للمنظمات الدفاعية غير الحكومية لدى المبحوثين من عينة الدراسة حيث جاءت نسبة ٩٦,٩% القدرات الاتصالية للمنظمات، ونسبة ٩٣,٣% القدرات المعلوماتية، ونسبة ٨٦,٧% القدرات التمويلية اللازمة للمنظمات، وأخيراً نسبة ٧٦,٧% القدرات التخطيطية، مما يشير إلى أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة يرون أن القدرات الاتصالية للمنظمات تعتبر من القدرات المراد بناؤها للمنظمات الدفاعية غير الحكومية.

جدول (٩) يوضح هل ترى ان بناء القدرات للمنظمات الدفاعية غير الحكومية يساعدها في تحقيق أهدافها (ن = ٦٠)

م	المتغير	ك	%	الترتيب
أ	نعم	٤٥	%٧٥	١
ب	إلى حد ما	١٥	%٢٥	٢
ج	لا	-	-	-
	الإجمالي	٦٠	١٠٠ %	

يتضح من بيانات الجدول السابق رقم (٩) والذي يوضح بناء القدرات للمنظمات الدفاعية غير الحكومية يساعدها في تحقيق أهدافها لدى المبحوثين من عينة الدراسة حيث جاءت نسبة ٧٥% يرون أن بناء القدرات للمنظمات الدفاعية غير الحكومية يساعدها في تحقيق أهدافها ونسبة ٢٥% (إلى حد ما) يرون أن بناء القدرات للمنظمات الدفاعية غير الحكومية يساعدها في تحقيق أهدافها، مما يشير إلى أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة يرون أن بناء القدرات للمنظمات الدفاعية غير الحكومية يساعدها في تحقيق أهدافها.

جدول (١٠) يوضح الأهداف التي تساهم في بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في تحقيق أهدافها (ن = ٦٠)

العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
	نعم	إلى حد ما	لا				
أ. القدرة على خلق رأى عام مستنير في المجتمع.	١٨	١٤	٢٨	١١٠	١,٨	%٦١,١	٣
ب. تحسين الخدمات والأنشطة للمنظمات.	١٢	١٨	٣٠	١٠٢	١,٧	%٥٦,٧	٦

العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
	نعم	إلى حد ما	لا				
ج. بناء قوة المنظمة في مواجهه بناءات القوة في المجتمع.	٢٠	١٤	٢٦	١١٤	١,٩	%٦٣,٣	٢
د. القدرة على التأثير على متخذ القرار لتحقيق العدالة الاجتماعية.	١٥	١٦	٢٩	١٠٦	١,٨	%٥٨,٩	٤
ه. القدرة على حشد وتنظيم ذوى الحقوق	١٩	٢١	٢٠	١١٩	١,٩	%٦٦,١	١
و. القدرة على تعديل السياسات الخاصة بالفئات المهمشة.	١٢	١٥	٣٣	٩٩	١,٧	%٥٥	٥
مجموع الأوزان المرجحة	**٦٥٠**						
المتوسط الحسابي المرجح العام	**١,٨**						
القوة النسبية للبعد	**%٦٠,٢**						

يشير الجدول السابق رقم (١٠) والذي يتعلق بالأهداف التي تساهم في بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في تحقيق أهدافها ووفقاً لاستجابات المبحوثين وفى ضوء حساب الأوزان المرجحة والنسب المئوية وترتيب العبارات وبحساب المتوسط الحسابي المرجح لهذه العبارات وجد إنه يساوى (١,٨) وبقوة نسبية (٦٠,٢%).

ومن أهم المؤشرات لذلك البعد جاءت استجابة المبحوثين مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي: جاءت العبارة (القدرة على حشد وتنظيم ذوى الحقوق) في الترتيب الأول بمتوسط مرجح ١,٩ ونسبة مرجحة (٦٦,١%) يليها العبارة (بناء قوة المنظمة في مواجهه بناءات القوة في المجتمع) في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح ١,٩ ونسبة مرجحة (٦٣,٣%) يليها العبارة (القدرة على خلق رأى عام مستنير في المجتمع) في الترتيب الثالث بمتوسط مرجح ١,٨ ونسبة مرجحة (٦١,١%) يليها العبارة (القدرة على تأثير متخذي القرار لتحقيق العدالة الاجتماعية) في الترتيب الرابع بمتوسط مرجح ١,٨ ونسبة مرجحة (٥٨٩%) وجاء في الترتيب الأخير العبارة (تحسين الخدمات والأنشطة للمنظمات) بمتوسط مرجح ١,٧ ونسبة مرجحة (٥٦,٧%)، مما يشير إلى أن الأهداف التي تساهم في بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في تحقيق أهدافها تتمثل في القدرة على حشد وتنظيم ذوى الحقوق، بناء قوة المنظمة في مواجهه بناءات القوة في المجتمع، القدرة على خلق رأى عام مستنير في المجتمع، القدرة على التأثير على متخذ القرار لتحقيق العدالة الاجتماعية، تحسين الخدمات والأنشطة للمنظمات.

جدول (١١) يوضح إسهامات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في تقديم الخدمات لذوي الحقوق (ن = ٦٠)

العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
	نعم	إلى حد ما	لا				
أ. تمكين ذوي الحقوق من الحصول على خدمات مميزة.	٢١	١١	٢٨	١١٣	١,٩	%٦٢,٨	٣
ب. تمكين الفقراء والمهمشين في المجتمع من المشاركة في إيجابية التعبير عن آرائهم.	٢٥	٢٧	٨	١٣٧	٢,٣	%٧٦,١	١
ج. فاعلية التواصل مع الجهات في الدفاع عن حقوقهم المقدمة.	٢٢	٢٣	١٥	١٢٧	٢,١	%٧٠,٦	٢
د. سرعة الحصول على الخدمات الخاصة بأصحاب الحقوق.	١٤	٢٤	٢٢	١١٢	١,٩	%٦٢,٢	٤
ه. القدرة على التفاوض مع بناءات القدرات في المجتمع.	١٥	٢٠	٢٥	١١٠	١,٨	%٦١,١	٥
و. معرفة المنظمات لطبيعة القدرات المراد بناؤها	١٢	١٨	٣٠	١٠٢	١,٧	%٥٦,٧	٧
ز. التعرف على الأساليب الفعالة	١٥	١٦	٢٩	١٠٦	١,٨	%٥٨,٩	٦
مجموع الأوزان المرجحة	٨٠٧						
المتوسط الحسابي المرجح العام	١,٩						
القوة النسبية للبعد	%٦٤,١						

يشير الجدول السابق رقم (١١) والذي يتعلق بإسهامات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في تقديم الخدمات لذوي الحقوق ووفقاً لاستجابات المبحوثين وفى ضوء حساب الأوزان المرجحة والنسب المئوية وترتيب العبارات وبحساب المتوسط الحسابي المرجح لهذه العبارات وجد إنه يساوى (١,٩) وبقوة نسبية (٦٤,١%).

ومن أهم المؤشرات لذلك البعد جاءت استجابة المبحوثين مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي: جاءت العبارة (تمكين الفقراء والمهمشين في المجتمع من المشاركة في إيجابية التعبير عن آرائهم) في الترتيب الأول بمتوسط مرجح ٢,٣ ونسبة مرجحة (٧٦,١%) يليها العبارة (فاعلية التواصل مع الجهات في الدفاع عن حقوقهم المقدمة) في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح ٢,١ ونسبة مرجحة (٧٠,٦%) يليها العبارة (تمكين ذوي الحقوق من الحصول على خدمات مميزة) في الترتيب الثالث بمتوسط مرجح ١,٩ ونسبة مرجحة (٦٢,٨%) يليها العبارة (سرعة الحصول على الخدمات الخاصة بأصحاب الحقوق) في الترتيب الرابع بمتوسط مرجح ١,٩ ونسبة مرجحة (٦٢,٢%) وجاء في الترتيب الأخير العبارة (معرفة المنظمات لطبيعة

القدرات المراد بناؤها) بمتوسط مرجح ١,٧ ونسبة مرجحة (٥٦,٧%)، مما يدل على أن إسهامات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في تقديم الخدمات لذوي الحقوق تتمثل في تمكين الفقراء والمهمشين في المجتمع من المشاركة في إيجابية التعبير عن آرائهم، فاعلية التواصل مع الجهات في الدفاع عن حقوقهم المقدمة، تمكين ذوي الحقوق من الحصول على خدمات مميزة، سرعة الحصول على الخدمات الخاصة بأصحاب الحقوق.

جدول (١٢) يوضح إسهامات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في دعم القدرة للدفاع عن الحقوق (ن = ٦٠)

العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
	نعم	إلى حد ما	لا				
أ. إنشاء قواعد بيانات للدفاع عن الحقوق.	٣٠	٢٢	٨	١٤٢	٢,٤	%٧٨,٩	١
ب. حصر المعلومات والمشكلات لأصحاب الحقوق.	٢٥	٢٧	٨	١٣٧	٢,٣	%٧٦,١	٣
ج. تصنيف المعلومات.	٢٦	٢٤	١٠	١٣٦	٢,٣	%٧٥,٦	٤
د. إنشاء شبكة معلوماتية للمنظمات الدفاعية غير الحكومية للدفاع عن الحقوق.	٣٢	١٧	١١	١٤١	٢,٤	%٧٨,٣	٢
مجموع الأوزان المرجحة	**٥٥٦**						
المتوسط الحسابي المرجح العام	**٢,٣**						
القوة النسبية للبعد	**%٧٧,٢**						

يشير الجدول السابق رقم (١٢) والذي يتعلق بإسهامات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في دعم القدرة للدفاع عن الحقوق ووفقاً لاستجابات المبحوثين وفى ضوء حساب الأوزان المرجحة والنسب المئوية وترتيب العبارات وبحساب المتوسط الحسابي المرجح لهذه العبارات وجد إنه يساوى (٢,٣) وبقوة نسبية (٧٧,٢%).

ومن أهم المؤشرات لذلك البعد جاءت استجابة المبحوثين مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي: جاءت العبارة (إنشاء قواعد بيانات للدفاع عن الحقوق) في الترتيب الأول بمتوسط مرجح ٢,٤ ونسبة مرجحة (٧٨,٩%) يليها العبارة (إنشاء شبكة معلوماتية للمنظمات الدفاعية غير الحكومية للدفاع عن الحقوق) في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح ٢,٤ ونسبة مرجحة (٧٨,٣%) يليها العبارة (حصر المعلومات والمشكلات لأصحاب الحقوق) في الترتيب الثالث بمتوسط مرجح ٢,٣ ونسبة مرجحة (٧٦,١%) وجاء في الترتيب الأخير العبارة (تصنيف المعلومات) بمتوسط مرجح ٢,٣ ونسبة مرجحة (٧٥,٦%)، مما يدل على أن إسهامات

المنظمات الدفاعية غير الحكومية في دعم القدرة للدفاع عن الحقوق تتمثل في إنشاء قواعد بيانات للدفاع عن الحقوق، إنشاء شبكة معلوماتية للمنظمات الدفاعية غير الحكومية للدفاع عن الحقوق، حصر المعلومات والمشكلات لأصحاب الحقوق، تصنيف المعلومات.

جدول (١٣) يوضح إسهامات بناء قدرات المنظمات الدفاعية في دعم القدرة على الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات المهنية بالدفاع عن الحقوق ن=٦٠

العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
	نعم	إلى حد ما	لا				
أ. معلومات تتعلق بقدرة المراكز التواصل مع البحوث.	٢٩	١٥	١٦	١٣٣	٢,٢	%٧٣,٩	١
ب. معلومات تتعلق بطبيعة نتائج البحوث والاستفادة منها.	٢٨	١٤	١٨	١٣٠	٢,٢	%٧٢,٢	٢
مجموع الأوزان المرجحة	**٢٦٣**						
المتوسط الحسابي المرجح العام	**٢,٢**						
القوة النسبية للبعد	**%٧٣,١**						

يشير الجدول السابق رقم (١٣) والذي يتعلق بإسهامات بناء قدرات المنظمات الدفاعية في دعم القدرة على الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات المهنية بالدفاع عن الحقوق ووفقاً لاستجابات المبحوثين وفى ضوء حساب الأوزان المرجحة والنسب المئوية وترتيب العبارات وبحساب المتوسط الحسابي المرجح لهذه العبارات وجد إنه يساوى (٢,٢) وبقوة نسبية (٧٣,١%).

ومن أهم المؤشرات لذلك البعد جاءت استجابة المبحوثين مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي: جاءت العبارة (معلومات تتعلق بقدرة المراكز التواصل مع البحوث) في الترتيب الأول بمتوسط مرجح ٢,٢ ونسبة مرجحة (٧٣,٩%) يليها العبارة (معلومات تتعلق بطبيعة نتائج البحوث والاستفادة منها) في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح ٢,٢ ونسبة مرجحة (٧٢,٢%)، مما يدل على أن إسهامات بناء قدرات المنظمات الدفاعية في دعم القدرة على الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات المهنية بالدفاع عن الحقوق تتمثل في معلومات تتعلق بقدرة المراكز التواصل مع البحوث، معلومات تتعلق بطبيعة نتائج البحوث والاستفادة منها.

جدول (١٤) يوضح أهم إسهامات بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في بناء القدرة على تطوير تقنية المعلومات للدفاع عن الحقوق (ن = ٦٠)

العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
	نعم	إلى حد ما	لا				
أ. إعداد فريق عمل قادر على استخدام تقنية المعلومات وتطويرها لخدمة قضايا الدفاع عن الحقوق.	٢٥	٢٧	٨	١٣٧	٢,٣	%٧٦,١	٣
ب. معلومات تتعلق بكيفية المواقع الإلكترونية للمطالبة بالحقوق.	٣٠	٢٢	٨	١٤٢	٢,٤	%٧٨,٩	١
ج. معلومات تتعلق بالخبراء في مجال التقنية الحديثة.	٣٢	١٧	١١	١٤١	٢,٤	%٧٨,٣	٢
مجموع الأوزان المرجحة	**٤٢٠**						
المتوسط الحسابي المرجح العام	**٢,٣**						
القوة النسبية للبعد	**%٧٧,٨**						

يشير الجدول السابق رقم (١٤) والذي يتعلق بأهم إسهامات بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في بناء القدرة على تطوير تقنية المعلومات للدفاع عن الحقوق ووفقاً لاستجابات المبحوثين وفى ضوء حساب الأوزان المرجحة والنسب المئوية وترتيب العبارات وبحساب المتوسط الحسابي المرجح لهذه العبارات وجد إنه يساوى (٢,٣) وبقوة نسبية (٧٧,٨%).

ومن أهم المؤشرات لذلك البعد جاءت استجابة المبحوثين مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي: جاءت العبارة (معلومات تتعلق بكيفية المواقع الإلكترونية للمطالبة بالحقوق) في الترتيب الأول بمتوسط مرجح ٢,٤ ونسبة مرجحة (٧٨,٩%) يليها العبارة (معلومات تتعلق بالخبراء في مجال التقنية الحديثة) في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح ٢,٤ ونسبة مرجحة (٧٨,٣%) يليها العبارة (إعداد فريق عمل قادر على استخدام تقنية المعلومات وتطويرها لخدمة قضايا الدفاع عن الحقوق) في الترتيب الثالث بمتوسط مرجح ٢,٣ ونسبة مرجحة (٧٦,١%)، مما يدل على أن أهم إسهامات بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في بناء القدرة على تطوير تقنية المعلومات للدفاع عن الحقوق تتمثل في معلومات تتعلق بكيفية المواقع الإلكترونية للمطالبة بالحقوق، معلومات تتعلق بالخبراء في مجال التقنية الحديثة، إعداد فريق عمل قادر على استخدام تقنية المعلومات وتطويرها لخدمة قضايا الدفاع عن الحقوق.

جدول (١٥) يوضح أهم إسهامات بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في بناء القدرة على معالجة المعلومات وتنظيمها (ن = ٦٠)

العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
	نعم	إلى حد ما	لا				
أ. تحديد معلومات عن المواقع الإلكترونية المعنية بالمدافعة الإلكترونية.	٢٥	٢٧	٨	١٣٧	٢,٣	%٧٦,١	٢
ب. تحديد معلومات عن متخذي القرار في المجتمع.	٣٢	١٧	١١	١٤١	٢,٤	%٧٨,٣	١
مجموع الأوزان المرجحة	**٢٧٨**						
المتوسط الحسابي المرجح العام	**٢,٣**						
القوة النسبية للبعد	**%٧٧,٢**						

يشير الجدول السابق رقم (١٥) والذي يتعلق بأهم إسهامات بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في بناء القدرة على معالجة المعلومات وتنظيمها ووفقاً لاستجابات المبحوثين وفى ضوء حساب الأوزان المرجحة والنسب المئوية وترتيب العبارات وبحساب المتوسط الحسابي المرجح لهذه العبارات وجد إنه يساوى (٢,٣) وبقوة نسبية (٧٧,٢%).

ومن أهم المؤشرات لذلك البعد جاءت استجابة المبحوثين مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي: جاءت العبارة (تحديد معلومات عن متخذي القرار في المجتمع) في الترتيب الأول بمتوسط مرجح ٢,٤ ونسبة مرجحة (٧٨,٣%) يليها العبارة (تحديد معلومات عن المواقع الإلكترونية المعنية بالمدافعة الإلكترونية) في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح ٢,٣ ونسبة مرجحة (٧٦,١%)، مما يدل على أن أهم إسهامات بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في بناء القدرة على معالجة المعلومات وتنظيمها تتمثل في تحديد معلومات عن متخذي القرار في المجتمع، تحديد معلومات عن المواقع الإلكترونية المعنية بالمدافعة الإلكترونية.

جدول (١٦) يوضح إسهامات بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في دعم القدرة على تقييم المعلومات ن= ٦٠

العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
	نعم	إلى حد ما	لا				
أ. تقييم عائد الاستفادة من بناء القدرات للمنظمات الدفاعية غير الحكومية من قبل المواطنين.	١٩	٢١	٢٠	١١٩	١,٩	%٦٦,١	١

العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
	نعم	إلى حد ما	لا				
ب. مدى صحة البيانات والمعلومات.	١٥	١٦	٢٩	١٠٦	١,٨	%٥٨,٩	٤
ج. تحديد مدى تفاعل أصحاب الحقوق بالمنظمات الدفاعية غير الحكومية.	٢٠	١٤	٢٦	١١٤	١,٩	%٦٣,٣	٢
د. تقييم مصادر المعلومات.	١٨	١٤	٢٨	١١٠	١,٨	%٦١,١	٣
مجموع الأوزان المرجحة	**٤٤٩**						
المتوسط الحسابي المرجح العام	**١,٩**						
القوة النسبية للبعد	**%٦٢,٤**						

يشير الجدول السابق رقم (١٦) والذي يتعلق بإسهامات بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في دعم القدرة على تقييم المعلومات ووفقاً لاستجابات المبحوثين وفى ضوء حساب الأوزان المرجحة والنسب المئوية وترتيب العبارات وبحساب المتوسط الحسابي المرجح لهذه العبارات وجد إنه يساوى (١,٩) وبقوة نسبية (٦٢,٤%).

ومن أهم المؤشرات لذلك البعد جاءت استجابة المبحوثين مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي: جاءت العبارة (تقييم عائد الاستفادة من بناء القدرات للمنظمات الدفاعية غير الحكومية من قبل المواطنين) في الترتيب الأول بمتوسط مرجح ١,٩ ونسبة مرجحة (٦٦,١%) يليها العبارة (تحديد مدى تفاعل أصحاب الحقوق بالمنظمات الدفاعية غير الحكومية) في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح ١,٩ ونسبة مرجحة (٦٣,٣%) يليها العبارة (تقييم مصادر المعلومات) في الترتيب الثالث بمتوسط مرجح ١,٨ ونسبة مرجحة (٦١,١%) يليها العبارة (مدى صحة البيانات والمعلومات) في الترتيب الرابع بمتوسط مرجح ١,٨ ونسبة مرجحة (٥٨,٩%)، مما يدل على أن إسهامات بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في دعم القدرة على تقييم المعلومات تتمثل في تقييم عائد الاستفادة من بناء القدرات للمنظمات الدفاعية غير الحكومية من قبل المواطنين، تحديد مدى تفاعل أصحاب الحقوق بالمنظمات الدفاعية غير الحكومية، تقييم مصادر المعلومات، مدى صحة البيانات والمعلومات.

جدول (١٧) يوضح طبيعة المعلومات التي تكتسبها المنظمة من خلال عملية بناء القدرات

ن= ٦٠

العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
	نعم	إلى حد ما	لا				
أ. معلومات تتعلق بالقضايا ومشكلات المواطنين في المجتمع.	١٨	١٤	٢٨	١١٠	١,٨	%٦١,١	٣
ب. معلومات تتعلق بالمنظمات الدفاعية غير الحكومية كلى كافة المستويات.	١٩	٢١	٢٠	١١٩	١,٩	%٦٦,١	١
ج. معلومات تتعلق بأساليب ووسائل المنظمات الدفاعية غير الحكومية.	١٥	١٦	٢٩	١٠٦	١,٨	%٥٨,٩	٤
د. دعم القدرة داخل المؤسسة.	١٦	١٢	٣٢	١٠٤	١,٧	%٥٧,٨	٥
ه. دعم القدرة ومعالجة المعلومات وتنظيمها.	٢٠	١٤	٢٦	١١٤	١,٩	%٦٣,٣	٢
مجموع الأوزان المرجحة	**٥٥٣**						
المتوسط الحسابي المرجح العام	**١,٨**						
القوة النسبية للبعد	**%٦١,٤**						

يشير الجدول السابق رقم (١٧) والذي يتعلق بطبيعة المعلومات التي تكتسبها المنظمة من خلال عملية بناء القدرات ووفقاً لاستجابات المبحوثين وفى ضوء حساب الأوزان المرجحة والنسب المئوية وترتيب العبارات وبحساب المتوسط الحسابي المرجح لهذه العبارات وجد إنه يساوى (١,٨) وبقوة نسبية (٦١,٤%).

ومن أهم المؤشرات لذلك البعد جاءت استجابة المبحوثين مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي: جاءت العبارة (معلومات تتعلق بالمنظمات الدفاعية غير الحكومية كلى كافة المستويات) في الترتيب الأول بمتوسط مرجح ١,٩ ونسبة مرجحة (٦٦,١%) يليها العبارة (دعم القدرة ومعالجة المعلومات وتنظيمها) في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح ١,٩ ونسبة مرجحة (٦٣,٣%) يليها العبارة (معلومات تتعلق بالقضايا ومشكلات المواطنين في المجتمع) في الترتيب الثالث بمتوسط مرجح ١,٨ ونسبة مرجحة (٦١,١%) يليها العبارة (معلومات تتعلق بأساليب ووسائل المنظمات الدفاعية غير الحكومية) في الترتيب الرابع بمتوسط مرجح ١,٨ ونسبة مرجحة (٥٨,٩%) وجاء في الترتيب الأخير العبارة (دعم القدرة داخل المؤسسة) بمتوسط مرجح ١,٧ ونسبة مرجحة (٥٧,٨%)، مما يدل على أن طبيعة المعلومات التي تكتسبها المنظمة من خلال عملية بناء القدرات تتمثل في معلومات تتعلق بالمنظمات الدفاعية

غير الحكومية كلى كافة المستويات، دعم القدرة ومعالجة المعلومات وتنظيمها، معلومات تتعلق بالقضايا ومشكلات المواطنين في المجتمع، معلومات تتعلق بأساليب ووسائل المنظمات الدفاعية غير الحكومية، دعم القدرة داخل المؤسسة.

جدول (١٨) يوضح هل ترى من وجهة نظرك ان بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية تساهم في تحقيق أهداف المنظمة ن= ٦٠

م	المتغير	ك	%	الترتيب
أ	نعم	٤٢	%٧٠	١
ب	إلى حد ما	١٨	%٣٠	٢
ج	لا	-	-	-
	الإجمالي	٦٠	% ١٠٠	

يتضح من بيانات الجدول السابق رقم (١٨) والذي يوضح هل بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية تساهم في تحقيق أهداف المنظمة لدى المبحوثين من عينة الدراسة حيث جاءت نسبة ٧٠% يرون بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية تساهم في تحقيق أهداف المنظمة ونسبة ٣٠% (إلى حد ما) يرون بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية تساهم في تحقيق أهداف المنظمة، مما يشير إلى أن الغالبية العظمى من المبحوثين يرون أن بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية تساهم في تحقيق أهداف المنظمة.

جدول (١٩) يوضح عائد بناء القدرات المعلوماتية للمنظمة على تحقيق أهدافها(ن = ٦٠)

العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
	نعم	إلى حد ما	لا				
أ. إعداد قاعدة بيانات دقيقة.	٢١	١٧	٢٣	١٢٠	٢	%٦٦,٧	٢
ب. القدرة على التواصل مع ذوى الحقوق.	١٤	١٢	٣٤	١٠٠	١,٧	%٥٥,٦	٧
ج. القدرة على التواصل مع الجهات المعنية ببناء القدرات.	٢٣	٢٠	١٧	١٢٦	٢,١	%٧٠	١
د. تحسين مستوى الخدمات.	١٨	١٤	٢٨	١١٠	١,٨	%٦١,١	٦
ه. التواصل مع ذوي الحقوق.	١٩	٢١	٢٠	١١٩	١,٩	%٦٦,١	٣
و. إعداد حملات دفاعية لصالح الفئات المحرومة.	١٤	٢٤	٢٢	١١٢	١,٩	%٦٢,٢	٥
ز. التواصل مع بناءات القوة في المجتمع.	٢١	١٣	٢٦	١١٥	١,٩	%٦٣,٨	٤
مجموع الأوزان المرجحة	٨٠٢						
المتوسط الحسابي المرجح العام	١,٩						
القوة النسبية للبعد	%٦٣,٧						

يشير الجدول السابق رقم (١٩) والذي يتعلق بعائد بناء القدرات المعلوماتية للمنظمة على تحقيق أهدافها ووفقاً لاستجابات المبحوثين وفى ضوء حساب الأوزان المرجحة والنسب المئوية وترتيب العبارات وبحساب المتوسط الحسابي المرجح لهذه العبارات وجد إنه يساوى (١,٩) وبقوة نسبية (٦٣,٧%).

ومن أهم المؤشرات لذلك البعد جاءت استجابة المبحوثين مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي: جاءت العبارة (القدرة على التواصل مع الجهات المعنية ببناء القدرات) في الترتيب الأول بمتوسط مرجح ٢,١ ونسبة مرجحة (٧٠%) يليها العبارة (إعداد قاعدة بيانات دقيقة) في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح ٢ ونسبة مرجحة (٦٦,٧%) يليها العبارة (التواصل مع ذوي الحقوق) في الترتيب الثالث بمتوسط مرجح ١,٩ ونسبة مرجحة (٦٦,١%) يليها العبارة (التواصل مع بناءات القوة في المجتمع) في الترتيب الرابع بمتوسط مرجح ١,٩ ونسبة مرجحة (٦٣,٨%) وجاء في الترتيب الأخير العبارة (تحسين مستوى الخدمات) بمتوسط مرجح ١,٧ ونسبة مرجحة (٥٥,٦%)، مما يدل على أن عائد بناء القدرات المعلوماتية للمنظمة على تحقيق أهدافها تتمثل في على التواصل مع الجهات المعنية ببناء القدرات، إعداد قاعدة بيانات دقيقة، التواصل مع ذوي الحقوق، التواصل مع بناءات القوة في المجتمع، تحسين مستوى الخدمات.

جدول (٢٠) يوضح أهم الصعوبات التي تحد من بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية ن= ٦٠

العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
	نعم	إلى حد ما	لا				
١. صعوبات ترجع للمنظمة							
أ. نقص الكفاءات والخبرة في الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة.	٣٢	١٧	١١	١٤١	٢,٤	%٧٨,٣	٣
ب. نقص الكفاءات داخل المنظمة.	٣٩	١٣	٨	١٥١	٢,٥	%٨٣,٩	١
ج. اعتداد المنظمة والسعي لبناء قدراتها.	٣٤	١٦	١٠	١٤٤	٢,٤	%٨٠	٢
مجموع الأوزان المرجحة	٤٣٦						
المتوسط الحسابي المرجح العام	٢,٤						
القوة النسبية للبعد	%٨٠,٧						
٢. صعوبات ترجع إلى المجتمع:							
أ. ضعف إدراك المجتمع لأهلية الدور الذي تقوم به المنظمات تجاه أصحاب الحقوق.	٤٠	٢٠	-	١٦٠	٢,٧	%٨٨,٩	٢
ب. تجاهل المجتمع للدور الذي تقوم به	٤٢	١٣	٥	١٥٧	٢,٦	%٨٧,٢	٣

العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
	نعم	إلى حد ما	لا				
المنظمات الدفاعية في المطالبة بالحقوق.							
ج. ضعف أفراد المجتمع في المطالبة والمدافعة عن حقوقهم.	٤٤	١٥	١	١٦٣	٢,٧	%٩٠,٦	١
د. نقص وعى المواطنين.	٣٩	١٢	٩	١٥٠	٢,٥	%٨٣,٣	٥
ه. إنتشار بعض المفاهيم الخاطئة التي تجعل سكان المجتمع يمتنعون عن انتشار تلك المنظمات.	٣٦	٢٠	٤	١٥٢	٢,٥	%٨٤,٤	٤
مجموع الأوزان المرجحة	**٧٨٢**						
المتوسط الحسابي المرجح العام	**٢,٦**						
القوة النسبية للبعد	**%٨٦,٩**						

يشير الجدول السابق رقم (٢٠) والذي يتعلق بأهم الصعوبات التي تحد من بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية والتي ترجع إلى المنظمة ووفقاً لاستجابات المبحوثين وفى ضوء حساب الأوزان المرجحة والنسب المئوية وترتيب العبارات وبحساب المتوسط الحسابي المرجح لهذه العبارات وجد إنه يساوى (٢,٤) وبقوة نسبية (٨٠,٧%).

ومن أهم المؤشرات للصعوبات التي ترجع للمنظمة جاءت استجابة المبحوثين مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي: جاءت العبارة (نقص الكفاءات داخل المنظمة) في الترتيب الأول بمتوسط مرجح ٢,٧ ونسبة مرجحة (٨٣,٩%) يليها العبارة (اعتداد المنظمة والسعي لبناء قدراتها) في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح ٢,٤ ونسبة مرجحة (٨٠%) يليها العبارة (نقص الكفاءات والخبرة في الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة) في الترتيب الثالث بمتوسط مرجح ٤،٢ ونسبة مرجحة (٧٨,٣%)، مما يدل على أن الصعوبات التي تحد من بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية تتمثل في نقص الكفاءات داخل المنظمة، اعتداد المنظمة والسعي لبناء قدراتها، نقص الكفاءات والخبرة في الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة.

كما يشير الجدول السابق والذي يتعلق بأهم الصعوبات التي تحد من بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية والتي ترجع للمجتمع ووفقاً لاستجابات المبحوثين وفى ضوء حساب الأوزان المرجحة والنسب المئوية وترتيب العبارات وبحساب المتوسط الحسابي المرجح لهذه العبارات وجد إنه يساوى (٢,٦) وبقوة نسبية (٨٦,٩%).

ومن أهم المؤشرات للصعوبات التي ترجع للمجتمع جاءت استجابة المبحوثين مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي: جاءت العبارة (ضعف أفراد المجتمع في المطالبة والمدافعة عن

حقوقهم) في الترتيب الأول بمتوسط مرجح ٢,٧ ونسبة مرجحة (٩٠,٦%) يليها العبارة (ضعف إدراك المجتمع لأهلية الدور الذي تقوم به المنظمات تجاه أصحاب الحقوق) في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح ٢,٧ ونسبة مرجحة (٨٨,٩%) يليها العبارة (تجاهل المجتمع للدور الذي تقوم به المنظمات الدفاعية في المطالبة بالحقوق) في الترتيب الثالث بمتوسط مرجح ٢,٦ ونسبة مرجحة (٨٧,٢%) يليها العبارة (إنتشار بعض المفاهيم الخاطئة التي تجعل سكان المجتمع يمتنعون عن انتشار تلك المنظمات) في الترتيب الرابع بمتوسط مرجح ٢,٥ ونسبة مرجحة (٨٤,٤%)، مما يدل على أن الصعوبات التي تحد من بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية والتي ترجع إلى المجتمع تتمثل في ضعف أفراد المجتمع في المطالبة والمدافعة عن حقوقهم، ضعف إدراك المجتمع لأهلية الدور الذي تقوم به المنظمات تجاه أصحاب الحقوق، تجاهل المجتمع للدور الذي تقوم به المنظمات الدفاعية في المطالبة بالحقوق، إنتشار بعض المفاهيم الخاطئة التي تجعل سكان المجتمع يمتنعون عن انتشار تلك المنظمات.

جدول (٢١) يوضح أهم مقترحات تفعيل عملية بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية (ن = ٦٠)

العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
	نعم	إلى حد ما	لا				
١. مقترحات خاصة بالمنظمة:							
أ. تدريب العاملين بالمنظمات الدفاعية لكيفية الاستفادة من بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية.	٤٤	١٥	١	١٦٣	٢,٧	%٩٠,٦	١
ب. الاستفادة من تجارب المدافعة الإلكترونية للمنظمات الأخرى.	٤٢	١٣	٥	١٥٧	٢,٦	%٨٧,٢	٣
ج. الأخذ بأسلوب الأرشفة الإلكترونية.	٤٠	٢٠	-	١٦٠	٢,٧	%٨٨,٩	٢
د. النفاذ إلى المعلوماتية الإلكترونية.	٣٦	٢٠	٤	١٥٢	٢,٥	%٨٤,٤	٤
ه. فتح قنوات اتصالات إلكترونية بين المنظمات.	٣٩	١٢	٩	١٥٠	٢,٥	%٨٣,٣	٥
مجموع الأوزان المرجحة				٧٨٢			
المتوسط الحسابي المرجح العام				٢,٦			
القوة النسبية للبعد				%٨٦,١			
٢. مقترحات خاصة بالمجتمع:							
أ. توعية المواطنين بكيفية المطالبة بحقوقهم.	٣٢	١٧	١١	١٤١	٢,٤	%٧٨,٣	٣
ب. نشر ثقافة المدافعة الإلكترونية بين سكان المجتمع.	٣٩	١٣	٨	١٥١	٢,٥	%٨٣,٩	١

العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
	نعم	إلى حد ما	لا				
ج. اشتراك أصحاب الحقوق في عملية المدافعة.	٢٥	٢٧	٨	١٣٧	٢,٣	%٧٦,١	٤
د. الاشتراك مع المنظمات الدفاعية غير الحكومية ومتخذي القرار.	٢٩	١٥	١٦	١٣٣	٢,٢	%٧٣,٩	٥
ه. ضرورة الاهتمام بالمنظمات الدفاعية غير الحكومية كأولوية لتحقيق أهداف المؤسسة.	٣٤	١٦	١٠	١٤٤	٢,٤	%٨٠	٢
و. تنسيق الجهود بين المنظمات الدفاعية والهيئات الحكومية.	٢٢	٢٣	١٥	١٢٧	٢,١	%٧٠,٦	٦
مجموع الأوزان المرجحة	**٨٣٣**						
المتوسط الحسابي المرجح العام	**٢,٣**						
القوة النسبية للبعد	**%٧٧,١**						

يشير الجدول السابق رقم (٢١) والذي يتعلق بمقترحات **تفعيل عملية بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية** والخاصة بالمنظمة ووفقاً لاستجابات المبحوثين وفى ضوء حساب الأوزان المرجحة والنسب المئوية وترتيب العبارات وبحساب المتوسط الحسابي المرجح لهذه العبارات وجد إنه يساوى (٢,٦) وبقوة نسبية (٨٦,١%).

ومن أهم المؤشرات للمقترحات الخاصة بالمنظمة جاءت استجابة المبحوثين مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي: جاءت العبارة (تدريب العاملين بالمنظمات الدفاعية لكيفية الاستفادة من بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية) في الترتيب الأول بمتوسط مرجح ٢,٧ ونسبة مرجحة (٩٠,٦%) يليها العبارة (الأخذ بأسلوب الأرشفة الإلكترونية) في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح ٢,٧ ونسبة مرجحة (٨٨,٩%) يليها العبارة (الاستفادة من تجارب المدافعة الإلكترونية للمنظمات الأخرى) في الترتيب الثالث بمتوسط مرجح ٢,٦ ونسبة مرجحة (٨٧,٢%) يليها العبارة (النفاذ إلى المعلوماتية الإلكترونية) في الترتيب الرابع بمتوسط مرجح ٢,٥ ونسبة مرجحة (٨٤,٤%) وجاء في الترتيب الأخير العبارة (فتح قنوات اتصالات إلكترونية بين المنظمات) بمتوسط مرجح ٢,٢ ونسبة مرجحة (٧٣,٩%)، مما يدل على أن مقترحات تفعيل عملية بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية والخاصة بالمنظمة تتمثل في تدريب العاملين بالمنظمات الدفاعية لكيفية الاستفادة من بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية، الأخذ بأسلوب الأرشفة الإلكترونية، الاستفادة من تجارب المدافعة الإلكترونية

للمنظمات الأخرى، النفاذ إلى المعلوماتية الإلكترونية، فتح قنوات اتصالات إلكترونية بين المنظمات.

كما يشير الجدول السابق والذي يتعلق بمقترحات تفعيل عملية بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية والخاصة بالمجتمع ووفقاً لاستجابات المبحوثين وفى ضوء حساب الأوزان المرجحة والنسب المئوية وترتيب العبارات وبحساب المتوسط الحسابي المرجح لهذه العبارات وجد إنه يساوى (٢,٣) وبقوة نسبية (٧٧,١%).

ومن أهم المؤشرات للمقترحات الخاصة بالمجتمع جاءت استجابة المبحوثين مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي: جاءت العبارة (نشر ثقافة المدافعة الإلكترونية بين سكان المجتمع) في الترتيب الأول بمتوسط مرجح ٢,٧ ونسبة مرجحة (٩٠,٦%) يليها العبارة (ضرورة الاهتمام بالمنظمات الدفاعية غير الحكومية كأولوية لتحقيق أهداف المؤسسة) في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح ٢,٧ ونسبة مرجحة (٨٨,٩%) يليها العبارة (توعية المواطنين بكيفية المطالبة بحقوقهم) في الترتيب الثالث بمتوسط مرجح ٢,٦ ونسبة مرجحة (٨٧,٢%) يليها العبارة (اشتراك أصحاب الحقوق في عملية المدافعة) في الترتيب الرابع بمتوسط مرجح ٢,٥ ونسبة مرجحة (٨٤,٤%) وجاء في الترتيب الأخير العبارة (تنسيق الجهود بين المنظمات الدفاعية والهيئات الحكومية) بمتوسط مرجح ٢,١ ونسبة مرجحة (٧٠,٦%)، مما يدل على أن مقترحات تفعيل عملية بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية والخاصة بالمجتمع تتمثل في نشر ثقافة المدافعة الإلكترونية بين سكان المجتمع، ضرورة الاهتمام بالمنظمات الدفاعية غير الحكومية كأولوية لتحقيق أهداف المؤسسة، توعية المواطنين بكيفية المطالبة بحقوقهم، اشتراك أصحاب الحقوق في عملية المدافعة، تنسيق الجهود بين المنظمات الدفاعية والهيئات الحكومية.

تاسعا: النتائج العامة للدراسة:

١. أوضحت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من المبحوثين من الذكور.
٢. أظهرت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من المبحوثين في المرحلة العمرية (من ٣٠ سنة أقل من ٤٠ سنة).
٣. بينت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من المبحوثين متزوجين.
٤. أوضحت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من المبحوثين حاصلين على مؤهلات جامعية.

٥. أظهرت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من المبحوثين أعضاء في مجلس إدارة.
٦. بينت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من المبحوثين مدة العضوية أو العمل بالمنظمة (٥ سنوات إلى ١٠ سنوات).
٧. أوضحت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة يعملون (موظفون حكومة) خارج المنظمة.
٨. أظهرت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة يرون أن القدرات الاتصالية للمنظمات تعتبر من القدرات المراد بناؤها للمنظمات الدفاعية غير الحكومية.
٩. بينت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة يرون أن بناء القدرات للمنظمات الدفاعية غير الحكومية يساعدها في تحقيق أهدافها.
١٠. أوضحت نتائج الدراسة أنالأهداف التي تساهم في بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في تحقيق أهدافها تتمثل في القدرة على حشد وتنظيم ذوى الحقوق، بناء قوة المنظمة في مواجهه بناءات القوة في المجتمع، القدرة على خلق رأى عام مستنير في المجتمع، القدرة على التأثير على متخذ القرار لتحقيق العدالة الاجتماعية، تحسين الخدمات والأنشطة للمنظمات.
١١. أظهرت نتائج الدراسة أنإسهامات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في تقديم الخدمات لذوي الحقوق تتمثل في تمكين الفقراء والمهمشين في المجتمع من المشاركة في إيجابية التعبير عن آرائهم، فاعلية التواصل مع الجهات في الدفاع عن حقوقهم المقدمة، تمكين ذوي الحقوق من الحصول على خدمات مميزة، سرعة الحصول على الخدمات الخاصة بأصحاب الحقوق.
١٢. بينت نتائج الدراسة أن إسهامات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في دعم القدرة للدفاع عن الحقوق تتمثل في إنشاء قواعد بيانات للدفاع عن الحقوق، إنشاء شبكة معلوماتية للمنظمات الدفاعية غير الحكومية للدفاع عن الحقوق، حصر المعلومات والمشكلات لأصحاب الحقوق، تصنيف المعلومات.
١٣. أوضحت نتائج الدراسة أن إسهامات بناء قدرات المنظمات الدفاعية في دعم القدرة على الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات المهنية بالدفاع عن الحقوق تتمثل في

معلومات تتعلق بقدرة المراكز التواصل مع البحوث، معلومات تتعلق بطبيعة نتائج البحوث والاستفادة منها.

١٤. أظهرت نتائج الدراسة أن أهم إسهامات بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في بناء القدرة على تطوير تقنية المعلومات للدفاع عن الحقوق تتمثل في معلومات تتعلق بكيفية المواقع الإلكترونية للمطالبة بالحقوق، معلومات تتعلق بالخبراء في مجال التقنية الحديثة، إعداد فريق عمل قادر على استخدام تقنية المعلومات وتطويرها لخدمة قضايا الدفاع عن الحقوق.

١٥. بينت نتائج الدراسة أن أهم إسهامات بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في بناء القدرة على معالجة المعلومات وتنظيمها تتمثل في تحديد معلومات عن متخذي القرار في المجتمع، تحديد معلومات عن المواقع الإلكترونية المعنية بالمدافعة الإلكتروني.

١٦. أوضحت نتائج الدراسة أن إسهامات بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية في دعم القدرة على تقييم المعلومات تتمثل في تقييم عائد الاستفادة من بناء القدرات للمنظمات الدفاعية غير الحكومية من قبل المواطنين، تحديد مدى تفاعل أصحاب الحقوق بالمنظمات الدفاعية غير الحكومية، تقييم مصادر المعلومات، مدى صحة البيانات والمعلومات.

١٧. أظهرت نتائج الدراسة أن طبيعة المعلومات التي تكتسبها المنظمة من خلال عملية بناء القدرات تتمثل في معلومات تتعلق بالمنظمات الدفاعية غير الحكومية كلى كافة المستويات، دعم القدرة ومعالجة المعلومات وتنظيمها، معلومات تتعلق بالقضايا ومشكلات المواطنين في المجتمع، معلومات تتعلق بأساليب ووسائل المنظمات الدفاعية غير الحكومية، دعم القدرة داخل المؤسسة.

١٨. بينت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من المبحوثين يرون أن بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية تساهم في تحقيق أهداف المنظمة.

١٩. أوضحت نتائج الدراسة أن عائد بناء القدرات المعلوماتية للمنظمة على تحقيق أهدافها تتمثل في على التواصل مع الجهات المعنية ببناء القدرات، إعداد قاعدة بيانات دقيقة، التواصل مع ذوي الحقوق، التواصل مع بناءات القوة في المجتمع، تحسين مستوى الخدمات.

٢٠. أظهرت نتائج الدراسة أن الصعوبات التي تحد من بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية تتمثل في نقص الكفاءات داخل المنظمة، اعتداد المنظمة والسعي لبناء قدراتها، نقص الكفاءات والخبرة في الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة.

٢١. بينت نتائج الدراسة أنالصعوبات التي تحد من بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية والتي ترجع إلى المجتمع تتمثل في ضعف أفراد المجتمع في المطالبة والمدافعة عن حقوقهم، ضعف إدراك المجتمع لأهلية الدور الذي تقوم به المنظمات تجاه أصحاب الحقوق، تجاهل المجتمع للدور الذي تقوم به المنظمات الدفاعية في المطالبة بالحقوق، إنتشار بعض المفاهيم الخاطئة التي تجعل سكان المجتمع يمتنعون عن انتشار تلك المنظمات.

٢٢. أوضحت نتائج الدراسة أن مقترحات تفعيل عملية بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية والخاصة بالمنظمة تتمثل في تدريب العاملين بالمنظمات الدفاعية لكيفية الاستفادة من بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية، الأخذ بأسلوب الأرشفة الإلكترونية، الاستفادة من تجارب المدافعة الإلكترونية للمنظمات الأخرى، النفاذ إلى المعلوماتية الإلكترونية، فتح قنوات اتصالات إلكترونية بين المنظمات.

٢٣. أظهرت نتائج الدراسة أن مقترحات تفعيل عملية بناء قدرات المنظمات الدفاعية غير الحكومية والخاصة بالمجتمع تتمثل في نشر ثقافة المدافعة الإلكترونية بين سكان المجتمع، ضرورة الاهتمام بالمنظمات الدفاعية غير الحكومية كأولوية لتحقيق أهداف المؤسسة، توعية المواطنين بكيفية المطالبة بحقوقهم، اشتراك أصحاب الحقوق في عملية المدافعة، تنسيق الجهود بين المنظمات الدفاعية والهيئات الحكومية.

- **مراجع البحث:**

١. إبراهيم، سعد الدين(٢٠٠٠): المجتمع المدني والتحول الديمقراطي فى مصر، القاهرة، دار قباء.

٢. أبو أخوان، ماهر جميل(٢٠٠٥): الحماية الدولية لحقوق الطفل، نقلا عن مقالة فيليب ألتون رئيس لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمنشورة في تقرير مسيرة الأمم، القاهرة، دار النهضة العربية.

٣. أبو النصر، مدحت محمد(٢٠٠٣): الدليل التدريبي في مجال التصدى لظاهرة أطفال الشوارع، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ع ١٤،ج ١.

٤. أحمد، لبيب عمران عبد الله(٢٠١٥): القدرات المعلوماتية للمنظمات الدفاعية ونشر ثقافة الحوار المجتمعي، رسالة دكتوراه غير منشورة،، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

٥. أحمد، محمد عطا(٢٠١٦): "بناء نموذج لممارسة المدافعة في تنظيم المجتمع بمنظمات حقوق الإنسان"، رسالة دكتوراه غير منشورة،، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

٦. أحمد، وفاء خليل(٢٠١٤): دور الجمعيات الأهلية في بناء قدرات المرأة الريفية، دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية بمحافظة المنيا، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع ٢٤،ج٧.

٧. الأفندي، عطية حسين(٢٠٠٠): الشراكة بين القطاعات الثلاث "الحكومة، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومة"، بحث منشور في مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٨. أقبال الأمير السمالوطى(٢٠٠١): التنمية الإجتماعية سياسيا واقتصاديا، القاهرة، مطبعة بل برنت، ط٢.

٩. أمبابي، أبو عمرة ربيع(٢٠١٢): دور المنظمات المدنية في كسب التأييد للقوانين المنظمة للحد من الفقر في المجتمع المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة،، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

١٠. البعلبكى، أحمد(٢٠٠٣): قاموس العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

١١. بن أبي بكر، محمد(٢٠٠٥): مختار الصحاح، بيروت، مكتبه لبنان.

١٢. تقرير التنمية فى العالم ٢٠٠٠، ٢٠٠١: شن هجوم على الفقر من البنك الدولي ٢٠٠٠، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

١٣. جاسم، وضحة أحمد(٢٠١٢): استخدام مدخل المدافعة في طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الكويتي، بحث علمي منشور بمجلة كلية الآداب، المجلد ٨٠ العدد (١)، جامعة القاهرة، يناير.

١٤. حبيب، جمال شحاتة(١٩٩٣): حاجات الشباب المصري، دار السعيد للطباعة والنشر، القاهرة.

١٥. حجازى، عبدالفتاح بيومى(٢٠٠٥): المعاملة الجنائية والاجتماعية للأطفال، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

١٦. حجازي، سناء محمد(٢٠٠٦): العلاقة بين متطلبات بناء القدرات التنظيمية وتحقيق جودة مشروعات الجمعية الأهلية، بحث منشور في المؤتمر العلمي التاسع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

١٧. حسن، سعودي محمد(٢٠١٢): دور الجمعيات الأهلية من الحد من التهميش الاجتماعي الموجة ضد المرأة المعنفة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الخامس والعشرون، الجزء الأول.

١٨. حليم، نادية؛ مرقص، وفاء(٢٠٠٨): النساء المعيلات لأسر فى العشوائيات، (القاهرة، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية.

١٩. الدالى، مروة، وآخرون(٢٠٠٥): العطاء الاجتماعي فى مصر، القاهرة، مركز خدمات التنمية.

٢٠. دسوقي، هالة محمد نجيب(٢٠١٥): فاعلية برامج الاتحاد الإقليمي في بناء قدرات العاملين بالجمعيات الأهلية، رسالة ماجستير،غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٢١. ربيع، هناء عبد التواب(٢٠٠٧): متطلبات تفعيل الشبكات الأمان الاجتماعي لإعادة بناء القدرات المؤسسية، بحث منشور في المؤتمر العلمي الثامن عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٢٢. رجب، إبراهيم عبد الرحمن(١٩٨٣): نظرية المنظمات وبعض استخداماتها فى محيط تنظيم المجتمع فى إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون: نماذج ونظريات تنظيم المجتمع سلسلة قراءات فى تنظيم المجتمع، الكتاب الثانى، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر

٢٣. رشوان، أحمد صادق: " متطلبات بناء قدرات التفاوضية كآلية لبناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان للدفاع عن عملائها"، بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١١، ص٣٤١٠

٢٤. رمضان، السيد (٢٠٠١): التشريعات الاجتماعية في محيط الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٢٥. زيتون، أحمد وفاء(١٩٩٥): تنظيم المجتمع دراسات وقضايا وآراء، الفيوم، دار المروة للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٦. زيتون، محيا(٢٠٠٠): المرأة والتنمية كمناهج نظرية وقضايا علمية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٢٧. السروجي، طلعت مصطفى(٢٠٠١): المجتمع المدني وتداعياته على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في المجتمع المصري "نموذجاً"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٨-٢٩ مارس.

٢٨. السكري، أحمد شقيق: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجمعية، ٢٠٠٠، ص ٨٨.

٢٩. سكيكر، محمد على(٢٠٠٥): حقوق الطفل في الشرائع والتشريع، د.ب، د .ن.

٣٠. سلطان، عبدالمحسن عبدالمقصود(٢٠٠٥): دور المجتمع نحو أبنائه من ذوى الاحتياجات الخاصة، دار العلم والثقافة، القاهرة.

٣١. السيد، السيد جاب الله(٢٠٠٣): الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ترأسها نساء في القرية المصرية.

٣٢. السيد، أماني عبده(٢٠٠١): تقويم برامج مركز التنمية المتواصلة لتدريب وبناء القدرات بالإسماعيلية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة.

٣٣. السيد، هالة مصطفى(٢٠٠٧): دور طريقة تنظيم المجتمع في دعم قدرات المنظمات التطوعية، مدخل لتنمية المجتمع المحلي، بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي العشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٣٤. شتا، راوية هلال احمد(٢٠٠٦): حاجات المراهقين الثقافية والإعلامية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.

٣٥. الشربيني، إيمان أحمد(٢٠٠٧): دور منظمات الفقراء كأداة للحد من الآثار المترتبة على سياسات وأيدولوجية صندوق النقد والبنك الدولي الموجهة للفقراء، بحث منشور في المؤتمر العلمي الثالث، القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.

٣٦. شفيق، محمد(١٩٩٤): البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

٣٧. صابر، هيام حمدي(٢٠١٢): متطلبات تنمية القدرات المؤسسية للمنظمات الحكومية كإحدى أجهزة تنظيم المجتمع للقيام بدورها الخدمي، بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي الخامس والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٣٨. صبري، إيمان محمد(٢٠٠٠): إساءة الأطفال (دراسة استطلاعية عن الأطفال المتسولين) مجلة علم النفس، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد الثالث والخمسون.

٣٩. صديق، أحمد: خبرات مع أطفال الشوارع في مصر، القاهرة ، مركز حماية وتنمية الطفل وحقوقه،١٩٩٠ .

٤٠. الطارقي، عبدالله سيدى(٢٠١١): دعه فإنه مراهق، دار كنوز المعرفة، جده.

٤١. عبد الجواد، أحمد رأفت: (١٩٩١) المشاركة والتنمية، القاهرة: مطابع جامعة المنوفية.

٤٢. عبد الصادق، على(٢٠٠٤): مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية، القاهرة، مركز المحروسة.

٤٣. عبد العال، عبد الحليم رضا(٢٠٠٦): تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق، القاهرة، دار المهندس للطباعة.

٤٤. مختار، عبد العزيز عبد الله: (١٩٩٥) طرق البحث للخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٤٥. عبد اللطيف، رشاد أحمد(٢٠٠٢): أجهزة طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، (القاهرة: جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

٤٦. عبد اللطيف، رشاد أحمد(٢٠٠٩): نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، "مدخل متكامل"، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة.

٤٧. عبد اللطيف، رشاد احمد(٢٠١٠): الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في منظمات تنظيم المجتمع، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

٤٨. عبد اللطيف، هبه أحمد(٢٠٠٤): دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة المُعيلة، الفيوم، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة المنوفية.

٤٩. عبد المحسن، إيمان عبد الرحيم(٢٠١٤): دور لجان حماية الأطفال المعرضين للخطر في الدفاع عن حقوقهم في خدمات الرعاية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

٥٠. العساف، صالح حمد(١٤٠٩): تربية الأطفال مجهولي الهوية تربية اللقطاء، دراسة وصفية تقويمية، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

٥١. علي، ماهر أبو المعاطي(٢٠٠٥): البحث في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.

٥٢. عماره، محمد علي(٢٠٠٨): برامج علاجية لتخفض مستوى السلوك العدواني لدي المراهقين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

٥٣. العمري، أبو النجا محمد(٢٠٠٤): العلاقة بين التشبيك وبناء قدرات الجمعيات الأهلية، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد السابع عشر، أكتوبر.

٥٤. عنان، محمد رضا حسين(١٩٧٨): العوامل المؤثرة على انتقاء جمعيات تنمية المجتمعات المحلية الحضرية لأهدافها التنموية، جامعة حلوان- كلية الخدمة الاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة.

٥٥. عويس، محمد(١٩٩٤): قراءات البحث العلمي والخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار النهضة العربية.

٥٦. الغزالي، محمد(٢٠٠٢): حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام واعلان الأمم المتحدة، الإسكندرية، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، ط ١.

٥٧. فهمي، سامية محمد(٢٠٠٣): المشكلات الاجتماعية من منظور الممارسة في الرعاية والخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٥٨. القاطرجي، نهى(٢٠٠٦): المرأة في منظومة الأمم المتحدة، رؤية إسلامية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط١.

٥٩. قنديل، أماني وآخرون(٢٠٠٥): الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة، دار المعارف.

٦٠. قنديل، أماني(١٩٩٧): تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للمنظمات الأهلية، القاهرة– الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
٦١. قنديل، أماني(٢٠٠٠): المجتمع المدني فى مصر فى مطلع ألفية جديدة، القاهرة، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
٦٢. قنديل، أماني(٢٠٠٦): التطور العالمي والإقليمي لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساته علي المنظمات الأهلية، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
٦٣. قنديل، أماني(٢٠٠٨): الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
٦٤. محمد، باسم يوسف(٢٠١٢): "واقع استخدام استراتيجيات العمل الاجتماعي في المنظمات الحقوقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.
٦٥. محمد، فاطمة عبد الرازق(٢٠٠٨): تقويم فعالية برامج العمل مع جماعات الأطفال مجهولي النسب في تخفيف مظاهر سوء التكيف لديهم، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
٦٦. محمد، محمد عبد الفتاح (٢٠٠٩): الاتجاهات النظرية المعاصرة لتنظيم المجتمع، نماذج ونظريات مهارات مهنية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
٦٧. محمد، محمد علي(١٩٩٨): أصول الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، القوة والدولة، جـ٢،، القاهرة، دار النهضة.
٦٨. محمد، نيفين عبد المنعم(٢٠٠٧): التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لبناء القدرات للجمعيات الأهلية العاملة في مجال أمية المرأة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
٦٩. محمد، هانم خالد(٢٠١٨): خريطة تعليمية مقترحة لتحقيق العدالة التربوية لبعض الفئات المهمشة من ذوي الاحتياجات الخاصة، ومجلة كلية التربية، جامعة المنوفية.
٧٠. محمدين، سيد (٢٠٠٥): حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق في مجال استراتيجيات حماية الطفولة، القاهرة، د.ن.
٧١. محمود، خالد صالح(٢٠١٢): تصور مقترح للخدمة الاجتماعية للتخفيف من حدة الاغتراب لدى أبناء المؤسسات الايوائية، بحث منشور مجلة دراسات في الخدمة

الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الثاني والثلاثون، الجزء الثالث عشر، أبريل.

٧٢. محمود، منال طلعت(٢٠٠٨): المدافعة كمدخل لتنمية القدرات المؤسسية بمنظمات المجتمع المدني في مجال مواجهة الفقر، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الخامس والعشرون، الجزء الثاني، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة.

٧٣. مركز خدمات المنظمات الغير حكومية: (٢٠٠٧) ضمن سلسلة الأدلة الإرشادية التى يصدرها لبناء القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية القاهرة، مركز خدمات المنظمات غير الحكومية.

٧٤. مركز خدمات المنظمات غير الحكومية: (٢٠٠٨) بناء القدرات المؤسسية (دليل المدرب، القاهرة، مركز خدمات المنظمات غير الحكومية.

٧٥. مركز خدمات المنظمات غير الحكومية: (٢٠٠٤) بناء قدرات المنظمات غير الحكومية ضمن سلسلة الأدلة الإرشادية التى يصدرها مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، القاهرة.

٧٦. المعاضيدي، معن وعد الله(٢٠٠٨): الاستعداد للتغير الاستراتيجي، مداخل مقدمة للمتلقي الدولي الثامن، إدارة التغيير، المنعقد بجامعة الزيتون الأردنية، أبريل.

٧٧. الميلادي، عبد المنعم(٢٠١٠): أطفال الشوارع، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

٧٨. الهادي، محمد محمد(١٩٨٩): تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، القاهرة، دار الشروق.

٧٩. هاشم، أحمد مرعى(٢٠٠٨): متطلبات بناء القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية دراسة من منظور تنظيم المجتمع، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

٨٠. هلال، نهى محمد(٢٠٠٧): الدور الدفاعي للجمعيات الأهلية في مجال الإعاقة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة.

٨١. الوجيز، المعجم(٢٠٠٢): مجمع اللغة العربية، وزارة التربية والتعليم، القاهرة.

٨٢. الوكالة الكندية للتنمية الدولية: (٢٠٠٦) بناء قدرات المنظمات الأهلية، الإطار، والأدوات "برنامج تنمية المشاركة"، القاهرة،www.pdp.egypt.org

٨٣. ياسين، إيمان فاروق(٢٠٠٦): دور التشبيك بين المنظمات العربية الأهلية في بناء قدراتها التنظيمية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة.

84. Arab Council for child Hood and Development (1999):,No.1, June.
85. Cheadle- Tannisi An evaluation of the coordinated community capacity Building committer Evaluability Assessment Out come and Process Evaluation, (Manitoba university. Canada, 2002
86. Chrastil, Natalie, A(2011):Socio- Economic Challenges by Sbased Non- Governmental Organization, Dissertation Abstracts international, Humanities and Social Sciences, Vol. 71
87. Clark, Charles(2001): Building change reediness capabilities in this IS organization, in sights from the bell atlantic experience MLS
88. David C. Kerten(1990): Getting To the 21 st Century voluntary Action And the Global Agenda (United State of America, Kumarian press,
89. David- Michael(2001): Civil society: NGOs Network in the regions of Mexico, McGill. University- Canada..
90. Hok Bunku and Others(2007): Searching for a capacity building Model in Social Work Education, 24 lessue 2, March,.
91. James.Smicklson(1990): Advocacy, Encyclopedia of social work, 19 'th Washington. N.A.S.W process.
92. Jennifer, E(2010): "Organizational Resources and Environmental Incentives Understanding the Policy Advocacy Involvement of Human Service Non Profits", Social Service Review ،vol. 84, no. 1, March.
93. Kirst-Ashman, K. K., & Hull Jr, G. H. (2014): generalist practice with organizations & communities, sixth edition, Canada, brooks/colecengage learning,
94. Longman Active Study Dictionary"(2006): for Egyptian Secondary Schools, Pearson Education.
95. Makschate(2000): Capacity Building A new way of doing business for Development Assistance Organizations, Canada, institute on Governed, pot icy brief, 6, January.
96. Michael Reid, A: Frame work for Building capacity to Improve Health, NASW, Health Department, New York 2001, P3

97. Michqel Johon(2010): Organizational Characteristics and network Interaction During Disaster, University of Washington,
98. Ministry of women(2002): , child development , A hand book of statical indicators of Indian women, 2007,Government of India , New Delhi , November .
99. Na'im Madynand Moo Sunglee(2010) : The influence of female headed – house holds on black achievement , urban education , 2010 , Sage , Jun.
100. Nimo Borrare(2009): Female survivors of African wars dealing with the past and present, Journal of sociological , vol 1 , No. 1 Canada.
101. Oxford English dictionary(1993:, clarendon press
102. Peter Morgan(2007): Capacity Development And public private partner ships, New York, Undo consultant.
103. S. saske(2001): Capacity. Building Apriority Agenda for Africa, Atlents. Capacity Building of Africa civil society, issues.
104. S.Saske(2011): capacity building Apriority Agenda for Africa, Atlantes Capacity Building of Africa civil society. Issue.
105. Tmas, Sndra(1997): Building capacity for Better cities Habitat, Debate, vol,.4
106. U.S.(1992): Government Accounting office , the home ownership decision of female headed households , Ohio state University , Columbus , Ohio , Journal of housing economics.
107. Webster dictionary of the English language(1991): new york lexicon publications, Inc,